ثورة دارفور:

أزمة السودان الجديدة

25 مارس 2004

مجموعة الأزمات الدولية

international
crisis group

تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن أفريقيا
نيروبي - بروكسل

المحتويات

international
crisis group

ثـــورة دارفـــــــور: أزمـــة الســـودان الجـــديـدة

الملخص والتوصيات

السودان حيث بدت الآمال يالسلام واعدة خلال معظم عام 2003، أصبح قصة رعب (كامنة) خلال عام 2004. خلقت البداية السريعة للحرب في إقليمه الغربي دارفور، إحدي أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم-قتل الآف وأجبر حوالي 830،000 علي مغادرة بيوتهم. وفي نفس الوقت تتهدد محادثات الإيقاد (الوكالة الدولية للتنمية) في نيفاشا بكينيا بين الحكومة والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان بالتوقف. إنه لمن العاجل أن تنجح المحادثات وأن تبدا في ذات الوقت عملية موازية لمعالجة كلا من الأزمتين الإنسانية والسياسية في دارفور.

إن هذه الإتجاهات السلبية ليست بغير ذات صلة. فمتمردو دارفور الذين لا يشاركون في محادثات سلام الإيقاد توصلوا إلي خلاصة مفادها بأن عليهم القتال مخافة أن تتخذ القرارات بشأن إقتسام السلطة والثروة في كامل البلاد من دونهم وحكومة الخرطوم توصلت إلي حكم صحيح مفاده أن المجتمع الدولي لن ينتقدها في مرحلة حرجة من عملية السلام وبالتالي أبطأت من وتيرة عملية نيفاشا لتعطي نفسها الفرصة لتقوم بهجوم كاسح في دارفور.

كانت الإستجابة الدولية ضعيفة بحق وغير فعالة. فأولوية أطراف النزاع الخارجيين الأساسيين- حكومات دول الجوار ومسانديها في واشنطن، و لندن، و أوسلو و روما- تكمن في أن تتوصل الخرطوم الجيش الشعبي لتحرير السودان إلي إتفاق نهائي. واتخذت سياستهم منحي المشاركة البناءة التي تميزت يدبلوماسية هادئة والرغبة في الإبقاء علي التواصل لمن يفهم بأنهم عناصر حكومية متشددة. عرضت الحوافز الدبلوماسية والإقتصادية لكلا الجانبين ولكن الضغط توقف بالرغم من أن هناك دلائل بأن الضغط هو الذي أسهم بصورة أساسية في وصول الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان إلي شفا السلام. بدأت في مارس 2004 فقط دبلوماسية تجنح أكثر نحو إبداء العضلات فيما يتصل بكل من عملية الإيقاد والمحاولات لبناء تفاوض فعال حول دارفور ومورست الدبلوماسية الضاغطة فقط بعد مارس 2004 في إتجاه لتفعيل عملية الإيقاد والمحاولات لبناء تفاوض فعال حول دارفور.

إندلعت الحرب المكشوفة في دارفور في بداية 2003 عنما هاجمت مجموعتي التمرد اللتان يربطهما تحالف هش وهما جيش/حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة الإنشاءات العسكرية. حمل المتمردون الذين يسعون أيضا إلي إنهاء التهميش الإقتصادي والسياسي الحاد للإقليم السلاح لحماية مجتمعاتهم ضد حملة إمتدت لعشرين عاما تقوم بمساندة الحكومة مليشيات ينحدر أعضاؤها من أصول عربية من دارفور وتشاد. تلقت مليشيات "الجنجويد" هذه خلال العام المنصرم مساندة حكومية متزايدة كثيرا كي تقوم بإجبار المدنيين علي إخلاء المناطق التي تعتبرها الحكومة غير موالية. قادت هجمات المليشيات وحملات الأرض المحروقة الحكومية إلي نزوح كثيف، إلي القتل من دون تمييز، وإلي النهب وإلي إغتصاب علي نطاق واسع وتتعارض كل هذة الممارسات مع المادة العامة الثالثة لمعاهدة جنيف لعام 1949 التي تحظر الهجوم علي المدنيين.

إن الحرب الأهلية التي تهدد بإحداث بضرر لا يمكن إصلاحه في التوازن الإثني الهش لسبعة آلاف شخص يربطهم الإسلام هي في حقيقة الأمر صراعات ذات حبكات متطابقة. يدور أحد هذه الصراعات بين القوات الموالية للحكومة وبين المتمردين، وفي صراع ثاني تغير المليشيات الحكومية علي المدنيين ويشمل صراع ثالث مجتمعات دارفور ذاتها. وتتجاوز تعقيدات هذه الصراعات الحدود الدارفورية. فتتهدد بصورة غير مباشرة نظامي الحكم في كل من السودان و تشاد ولها القدرة علي أن تخط مثالا للتمرد في مناطق أخري من البلاد. فقد تحالف بالفعل مؤتمر البجا من شرق السودان مع جيش تحرير السودان، وقد تظهر مجموعات أخري- في الشرق أو في الغرب- في إئتلاف ضد الحكومة حتي أن عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان بجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق قد تنضم إليه إذا لم يرضها سير محادثات الإيقاد.

تسعي الخرطوم لتجنب مخاطبة القضايا السياسية التي تغذي الصراع. إن الترتيبات التي تتركز أساسا علي مسارات العون الإنساني لا يمكن أن تدوم وستلحق الضرر بعملية الإيقاد وتطبيقاتها. إن أي عملية موازية لعملية الإيقاد تهدف إلي معالجة الزمة الإنسانية في دارفور من خلال وقف لإطلاق النار مثال تلك المحادثات التي ستبدأ في أبريل 2004 بتشاد يجب أن ترمي إيضا إلي معالجة القضايا السياسية التي تغذي التمرد.

كان الدور التشادي في مفاوضات 2003 معيبا وعكسي المردود. تتطلب المحادثات القادمة تيسيرا من دائرة أوسع من أطراف النزاع الخارجيين مثال الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة. ويجب ان يكون هناك تنسيقا دوليا أكثر ما هو عليه الان في دارفور، إضافة إلي دبلوماسية شعبية متزايدة لمساندة عملية المحادثات وبشأن إنتهاكات حقوق الإنسان التي تجري حاليا وإيقاع عقوبات واضحة علي أي طرف سوداني يضع العراقيل أمام حل الصراع.

في ذات الوقت يجب ممارسة ضغط مركز متزايد علي أي طرف يعاند في محادثات نيفاشا في أي وقت من المحادثات. يجب أن يتجمع رؤساء دول الإيقاد والدول المراقبة خلف المقترح الأمريكي الأخير حول أبيي كأرضية عادلة وسط لحل القضايا الأساسية العالقة ومعاملتها كعامل مساعد في مفاوضات المرحلة الأخيرة حول إتفاق نهائى. وبإمكان المجتمع الدولي من خلال الدبلوماسية الماهرة والرغبة في إستخدام نفوذه في إتمام إتفاق سلام مبكر بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان.

التـــــــوصيـــــــات

الحكومة السودانية

1. الإلتزام بمفاوضات سياسية بتيسيير دولي مع متمردي دارفور، هدفها الأول وقف إطلاق النار بمراقبة دولية.

2. الأمر بنهاية فورية للهجمات من قبل القوات الحكومية والمليشيات علي المدنيين والأهداف المدنية في دارفور.

3. وقف كل المساعدة للجنجويد والمليشيات الأخري وبدء عملية تتسم بالشفافية تهدف إلي تجريدهم من السلاح ومحاكمة من يستمرون منهم في مهاجمة المدنيين.

4. أمر قوات الأمن الحكومية بحماية المدنيين ضد المجموعات المسلحة.

5. السماح بالوصول التام للعون الإنساني للسكان المتضررين من أجل إيصال الإغاثة الطارئة وإعادة بناء المساعدة والقبول بمراقبة دولية لإستخدام الإغاثة والمساعدة في إعادة البناء.

6. كفالة اعودة الآمنة للقرويين الذين نزحوا بسبب الصراع إلي موطنهم الأصلية ومساعدتهم علي إعادة بناء قراهم.

7. التفاوض لتشكيل لجنة محايدة لإعادة إستقرار المواطنين وتسلم شكاواهم تتألف من ممثلين للحكومة، ومتمردي دارفور وممثلين للمجتمع المدني عرفوا بالإستقامة ويترأسها ممثل للأمم المتحدة ولها صلاحية

   أ. تسجيل الشكاوي الجنائية ضد المجموعات والأفراد عن الأذي (الجراح)، الموت والخسائر المادية مثال نهب الماشية، الأشياء المنزلية والبضائع التجارية

   ب. خلق آليات لرد الأشياء إلي اصلها، والتعويض والتحري في التهم التي يتقدم بها الضحايا.

   ت. التعاون مع التحريات التي يقوم بها طرف ثالث مثال فريق مراقبة حماية المدنيين.

8. السماح لفريق مراقبة حماية المدنيين أن يبدأ مباشرة بالتحري في المزاعم المتعلقة بالهجوم علي المدنيين في دارفور.

مليشيات الجنجويد التي تساندها الحكومة

9. وقف كل الهجمات علي الأهداف المدنية واحترام القانون الإنساني الدولي.

جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة

10. الإلتزام بمفاوضات سياسية بتيسيير دولي مع الحكومة، هدفها الأول وقف إطلاق النار بمراقبة دولية.

11. السماح بالوصول التام للعون الإنساني للسكان المتضررين من أجل إيصال الإغاثة الطارئة والمساعدة في إعادة البناء.

الجيش الشعبي لتحرير السودان

12. القبول بالربط بين النزاعين والمساعدة في المجهودات الرامية لتسوية سلمية في دارفور والتفاوض بحسن نية حول القضايا العالقة في محادثات عملية الإيقاد.

مجلس الأمن الدولي

13. إصدار قرار

أ. يندد بإنتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها كافة الأطراف في دارفور وبخاصة الإستهداف غير المميز للمدنيين وإعاقة الحكومة للعون الإنساني؛

ب. يدعو إلي مفاوضات سياسية بتيسيير دولي بين الحكومة ومتمردي دارفور، هدفها الأول وقف إطلاق النار بمراقبة دولية؛

ت. يساند الدبلوماسية الإنسانية الحالية لمساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، يان إيقلاند، والمبعوث الخاص للشؤون الإنسانية في السودان توم فرالسين؛ و

ث. يحث علي نهاية سريعة لمحادثات سلام الإيقاد ويشير إلي العزم للمساندة الكاملة لإتفاق سلام شامل بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان.

المفوض السامي لشؤون اللاجئيين

14. كفالة أن بوسع اللاجئيين والأشخاص النازحين داخليا العودة إلي قراهم ومدنهم الأصلية وتنسيق تمويل ومساعدة دوليتين لإعادة توطينهم واستقرارهم

الدول العالمية المراقبة

15. إتباع دبلوماسية شعبية قوية تتضمن إملاء ضغوط علي أي طرف يعرقل التقدم نحو حلول لمفاوضات الإيقاد ويدين إنتهاكات القانون الإنساني الدولي في دارفور يصورة مسموعة أكثر.

16. تسيق الجهود مع الدول الأخري المهتمة مثل فرنسا وتشاد لخلق إطار لمفاوضات سياسية بتيسيير دولي بين الحكومة ومتمردي دارفور وأن توضح بجلاء للحكومة إن أي مكتسبات تتأي عن محادثات الإيقاد ستفقد إ]ا عارضت مثل هذه المفاوضات التي تعالج الأسباب الأساسية لأزمة دارفور.

17. مساندة عملية واسعة للمصالحة بين الإثنيات والقبائل في دارفور، أولا بالمساعدة في عودة اللاجئيين والأشخاص النازحين إلي بيوتهم وفراهم ومن ثم وعلي المدي البعيد تشجيع الإدارة الفاعلة للموارد ومكافحة التصحر.

نيروبي/بروكسل، 25 مارس 2004

ICG
international crisis group

تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن أفريقيا **25 مارس 2004**

ثـــورة دارفـــــور: أزمـــة الســـودان الجـــديـدة

1. تـمـهـــيد

ليس بوسع المجتمع الدولي أن يتجاهل أكثر الحرب المتصاعدة في إقليم السودان الغربي, دارفور, والتي تهدد السلام والأمن العالميين لطبيعتها العابرة للحدود بما في ذلك تدفق اللاجئين.
وصف أحد موظفي الأمم المتحدة أزمة دارفور بأنها أسوأ أزمة إنسانية في افريقيا[1] . تركزت الجهود الدبلوماسية، بصورة مفهومة، علي عملية سلام " الإيقاد" بين الحكومة والجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان غير أن حجم وحدة الصراع في دارفور يتطلبان أيضاً عملاً مركزاً ومباشراً.

تقدر الأمم المتحدة بأن ذلك الصراع قد قاد في العام المنصرم إلي مقتل آلاف المدنيين, أجبار 700,000 شخص علي النزوح داخلياً وفرار 130,000 آخرين إلي تشاد المجاورة وهذه أرقام لم تنفها الحكومة[2]. ترسم إفادات الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين صورة لنمط ثابت من الحملات التي تقوم بها مليشيا الجنجويد الموالية للحكومة ويستخدم فيها المحاربون الذين يمتطون صهوات الخيل والجمال تكتيكات الأرض المحروقة تدعمهم ضربات الحكومة الجوية والأرضية.

يحكي الناجون من غارات الجنجويد عن قتل للقرويين دون تمييز، وضربهم بالسياط واغتصابهم وعن إحراق لمئات القرى وتسويتها بالأرض بعد أن نهبت وتدمير للغلة المخزونة وتلك التي كادت أن تحصد. قادت تلك التكتيكات إلى إفراغ مناطق كاملة يقطنها الفور، الزغاوة, المساليت ومجموعات أخرى أصغر عدداً تنتمي إلى الأصول الأفريقية السوداء وهي انتهاك خطير لقانون الحرب التي تحكم الصراعات المسلحة الداخلية وتحديداً للمادة الثالثة العامة من اتفاقية جنيف لعام 1949[3]

إن الوضع في دارفور يشكل تهديداً مباشراً لمحادثات سلام الايقاد والتي تهدف لإنهاء عقدين من
الحرب الأهلية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة وكما خلصت المجموعة الدولية للأزمات فإن مرد المسألة يعود جزئياً إلى أن عملية السلام قد بنيت على محور الشمال/ الجنوب أكثر من الاعتراف بقومية الحرب وبما أن الضيم لا يقتصر على الجنوب فإن المجموعات المهمشة في السودان ستحس بأن عليها حمل السلاح ليتم الاستماع إلى مظالمها[4]. إن دارفور تذكير قوي بأن أزمة السودان ذات صلة أكبر بعدم التوازن البنيوي في الحكم والتنمية الاقتصادية التي تميز علاقات المركز بالأقاليم الطرفية أكثر مما تمت للفصل بين الشمال والجنوب. إن القتال في دارفور ليس هو المؤشر الوحيد على أن الصراعات في السودان لايمكن تناولها بصورة جازمة في مثل ذلك الإطار

---

[1]." الأمم المتحدة تدين حرب السودان؛ تقول القتل يذكر برواندا" رويترز؛ 19 مارس 2004
[2] الأرقام مأخوذة في 26 قبراير 2004 وفقا لمصادر الأمم المتحدة ؛ مقابلة مع مجموعة الأزمات الدولية، 26 قبراير 2004، اعترضت الحرطوم علي تقديرات الأمم المتحدة الأكثر خداثة التي أشارت إلي ما يصل إلي مليون نازح. أنظر ." الأمم المتحدة تدين حرب السودان؛ تقول القتل يذكر برواندا" رويترز؛ 19 مارس
3إنضم السودان إلي إتفاقيات جنيف الأربعة في 23 سبتمبر 1957. يرقي القتال بين قوات الجيش والأمن من جهة وقوات جيش تحريرالسودان وحركة العدل والمساواة من جهة أخري إضافة إلي ذلك بين جيش تحرير السودان والجنجويد إلي الصراع الداخلي المسلح. غير أن الكثير من العنف يتم خلال هجمات المليشيا علي مدنيين أتهموا بمساندة المتمردين. يطلب من أطراف النزاع المسلح الداخلي التمسك بعموم المدة الثالثة من اتفاقيات جنيف لعام 1949 التي تحظر الهجوم علي المدنيين بما في ذلك العنف ضد الحياة، الأشخاص، المعاملة القاسية والتعذيب، أخذ رهائن انتهاك الكرامة الشخصية، الحكم وتنفيذ أحكام الإعدام دون أحكام من قبل محاكم مؤهلة. تقع علي حكومة السودان مسؤولية محاكمة الانتهاكات التي ارتكبتها كافة الأطراف بموجب النانون الوطني
4 . أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 39، الرب، النفط والبلد: تغيير منطق الحرب في السودان، 10 يناير 2002 وتقاريرها اللاحقة

الجغرافي المحدد فعلى سبيل المثال توصل في منتصف يناير جيش تحرير السودان أكبر المجموعتين المتمردين في دارفور إلى تحالف مع مؤتمر البجا وهو مجموعة مسلحة تقوم على الإثنية وتعمل في الولايات الشرقية المتخلفة النمو وفي 13 فبراير 2004 انضم إلى مظلة التحالف الوطني الديمقراطي المعارض[5].

إن مصير عملية سلام الايقاد سيظل مرتبطاً بتطورات دارفور فحتى وقت قريب كانت للحكومة بالضرورة يداً مطلقة في دارفور و لها القدرة على مساندة الحملات على المدنيين المتهمين بموالاة التمرد وهي تحسب بصورة صحيحة أن التركيز العالمي سيظل منصباً على عملية سلام الإيقاد التي لم تكتمل. ولكن المجتمع الدولي تبين ببطء أنه لا يمكن تجاهل أزمة دارفور لمدى أطول.

إن محادثات سلام الايقاد قد دنت من النجاح عندما وقع الأطراف اتفاقاً إطارياً حول تقاسم الثروة في يناير 2004 واستمر التفاوض لأسبوعين آخرين حول المناطق الثلاث المتنازع عليها وهي أبيي, جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق دونما نتيجة برغم التشجيع الخارجي حتى غادرت الشخصية الرئيسية في الجانب الحكومي, نائب الرئيس طه, فجأة ليحج لمكة.

إستغلت الحكومة إبقطاع الثلاثة أسابيع حتى تواصل المباحثات في 17 فبراير لتشن هجوماً عسكرياً كبيراً في دارفور وكانت تأمل في إزاحة أي سبب لتتفاوض لاحقاً مع متمردي جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. أنكرت الحكومة بثبات إن القضايا السياسية الجوهرية هي في لب التمرد مدعية أن الصراع ليس أكثر من "حرب قبلية" أو "حرب قطاع طرق" وقد حاولت بصورة دورية ربط التمرد بأجندة الأعداء الداخليين والخارجيين بمن فيهم الحركة الشعبية لتحرير السودان, وإرتريا, وتشاد,وإسرائيل وحزب حسن الترابي المؤتمر الشعبي.

إن الربط المزعوم بين حركة العدل والمساواة والمؤتمر الشعبي هو في الواقع أكثر ما يزعج الحكومة إذ أنها تخاف أن يتخذ الترابي دارفور أداة للعودة للسلطة با لخرطوم على حساب شريكه السابق حزب المؤتمر الوطني الحاكم. إن هذا الجزع والمبالغة في تقدير العواقب التي يمكن إن تترتب على ذلك هو ما يقف خلف تردد الحكومة في التفاوض مع متمردي دارفور وبخاصة مع حركة العدل والمساواة[6].

لصراع دارفور قوة تهدد من إستقرر نظامي الحكم في كل من السودان وتشاد. إن وضع الإقليم بما فيه من تداخل إثني قد ساعد في حسم صراعات القوى في انجمينا. قاد هذا التداخل وعون الحكومة التشادية لجانبي القتال الحالي إلي جعل الوساطة التشادية (عملية أيشي) غير فعالة. إن وقف إطلاق النار الموقع بين الخرطوم وجيش تحرير السودان في سبتمبر 2003 لم يعد له أهمية نسبة لمساندة الخرطوم المتصاعدة للجنجويد وفي ديسمبر التالي وصف الرئيس التشادي شروط المتمردين لمفاوضات موضوعية بأنها "غير مقبولة" وقام بقطع عملية التفاوض بصورة أحادية. طوال تلك الفترة لم تلتزم الحكومة مطلقاً بوقف إطلاق النار واستهدفت بصورة متزايدة المدنيين بوساطة الجنجويد وبحملتها المتصاعدة في أواخر ديسمبر.

أعلن الرئيس البشير في 9 فبراير 2004 نهاية العمليات العسكرية في دارفور زاعماً أن الحكومة استعادت كل مناطق التمرد وبسطت سيطرتها على كل الإقليم وقد تضمن تصريحه للمرة الأولى حزمة من المقترحات الرسمية لفض النزاع. وفي محاولة إستباقية لتفادي عملية وساطة أوسع ذكرت الحكومة بأنها تتعهد بفتح مسارات غير معاقة للعون الإنساني والعودة الآمنة للأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين وهو تعهد لم تحترمه الحكومة. دعت الحكومة لمؤتمر داخل السودان ستتم دعوة المواطنين الذين حملوا السلاح إليه حتى يتم التصدي لكل المظالم في الإقليم بصورة شاملة"

---

5. قرار جيش تحرير السودان بالإنضمام إلي التحالف الوطني الديمقراطي علامة أيضا علي خلاف داخلي بين أوساط التمرد. هناك عدم ارتياح داخل جيش تحرير السودان حول الطموحات الحقيقية لقيادات حركة العدل والمساواة. أخبر أحد ناشطي جيش تحرير السودان في مارس 2004 مجموعة الأزمات الدولية بأن "أحد أسباب إنضمامنا إلي التحالف الوطني الديمقراطي هي التفريق بيننا وبين حركة العدل والمساواة". لمزيد من المعلومات حول الخلافات الداخلية أنظر أدناه.

6. حوار مجموعة الأزمات الدولية، 2 مارس 2004

وتعهدت الخرطوم بتنفيذ قرارات المؤتمر ومنحت عفواً يسري لمده شهر للمحاربين المتمردين لتسليم أسلحتهم وأقامت لجنة قومية تركز على الوفاق والتعايش السلمي وإعادة بناء "النسيج الاجتماعي" في دارفور[7].

قالت الحكومة مباشرة عقب هذا الإعلان أنها لن تحضر الحوار الإنساني مع جيش تحرير السودان, حركة العدالة والمساواة والتحالف السوداني الديمقراطي الفدرالي بزعم أنه لم تتم دعوتها وأن المحادثات التي نظمها مركز الحوار الإنساني ومقره جنيف أصبحت سياسية جدا[8]
كما سعت لإقناع الأطراف العالمية المهتمة عبر حملة دبلوماسية مفادها بأن دوراً خارجياً قد يكون مقبولاً إلا أن الأفضل هو تناول قضايا دارفور من خلال عملية سياسية داخلية[9].

وعدت الحكومة بفتح مسارات للعون الإنساني ابتداءَ من السادس عشر من فبراير. توضح التقارير الأولية للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تحسنا قليلا قد طرأ في مناطق معينة غير أن معظم السكان يظلون بمنأى عن الغوث. قدرت الأمم المتحدة بعد ذلك بأنها وصلت إلى ما بين 25% و 30% من الأشخاص المحاجين مقارنة بنسبة تقريبية كانت تصل إلى 15% قبل وعد الحكومة[10] ولكن الجنجويد في تطور لاحق استهدفوا بصورة متصاعدة متلقي العون حطي أن بعض الأشخاص النازحين داخلياً التمسوا من المنظمات الإنسانية ألا توزع العون في ظل الظروف القائمة[11].

حفز إعلان البشير بالنصر المتمردين لتفنيد مزاعم الخرطوم. ذكر أحد ناشطي جيش تحرير السودان "أن الحكومة قد أجبرتنا برفضها لمحادثات جنيف على مواصلة أنشطتنا. إنهم لا يريدون التفاوض لاعتقادهم بأنهم سحقوا التمرد غير أننا لا زلنا بكامل قوتنا"[12].

أعلن المتمردون بأنهم قد هاجموا شبكة الطرق في دارفور في 11 فبراير[13]. وبالرغم من أن التقارير تشير إلى أنهم تكبدوا خسائر فادحة خلال الهجمات الحكومية إلا أنهم أبقوا على قوة كافية لشن هجمات معاكسة وأن القتال ظل دائراً منذ إعلان البشير[14].
استجاب المجتمع الدولي لأزمة دارفور إلى حد كبير بدبلوماسية هادئة تخوفاً من أن الضغوط الزائدة على الخرطوم قد تعرض محادثات سلام الإيقاد للخطر ولكن الحاجة تتضح أكثر يوماً بعد يوم لفض النزاع إذا أريد للسلام الشامل أن يتحقق في السودان. يجب الاعتراف بأن القضايا وراء ذلك الصراع هي قضايا سياسية بطبيعتها وعلى المجتمع الدولي أن يضغط بإتجاه قيام مسار سياسي مستقل ومدعوم عالميا بدارفور. هناك مؤشرات لعملية تركز على إيصال المعونات لضحايا الحرب ستبدأ قريباً في انجمينا تحت مراقبة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي(بقيادة المملكة المتحدة وفرنسا). من دون الالتزام بمحادثات سياسية فإن وقف إطلاق النار واتفاقيات وصول العون الإنساني ستتعرض جميعها للمخاطر كما ستتعرض لها مجهودات الايقاد الجارية. إن الاعتماد على تشاد لقيادة مثل هذه العملية دون المشاركة النشطة لكل من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة والأمم المتحدة سيؤدي حتماً للفشل إذا أخذنا سجل مجهودات تشاد السابقة وتورطها بتقديم الدعم الرسمي وغير الرسمي لجانبي الصراع.

---

[7] تصريح لسيادة رئيس جمهورية السودان عمر حسن أحمد البشير، خدمات الأخبار السودانية، السفارة السودانية، نيروبي، 9 فبراير 2004

[8] السودان: الحكومة لن تحضر مؤتمر محادثات الوصول الانساني في دارفور" نقلا عن إيرين، 9 فبراير 2004. لم يبدو انعقاد هذه المحادثات التي استغرق التحضير لها شهورا مؤكدا الا قبيل أيام من انعقادها

[9] حوار مجموعة الأزمات الدولية، 2بروكسل، 11 فبراير2004، أعادت الحكومة أيضا التأكيد علي التزامها بعملية أبشي. أنظر "التصريحات الصحفية"، المكتب الصحفي، السفارة السودانية، نيروبي،11 فبراير2004.

[10] حوار مجموعة الأزمات الدولية مع مسؤول في الأمم المتحدة، نيروبي،.25 فبراير2004

[11] مراسلات مجموعة الأزمات الدولية، 29فبراير2004 و2 مارس 2004. أنظر أيضا "أزمة دارفور، السودان ملخص الأمم المتحدة الانساني الاسبوعي، 22-29 فبراير 2004، متوفر علي موقع www.unsudanig.org

[12] حوار مجموعة الأزمات الدولية، 10 فبراير2004

[13] حوار مجموعة الأزمات الدولية، 11 فبراير 2004 أنظر أيضا "جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة يفرضان حظر تجول كامل علي إقليم دارفور، تصريح صحفي لحركة العدل والمساواة ، 12 فبرايرنشر علي:

[14] مراسلات ومقابلات مجموعة الأزمات الدولية، فبراير ومارس 2004

يتوجب مشاركة الأطراف الدولية لضمان أن تنبثق عملية محايدة للتسوية بين القبائل. ويتطلب هذا مبدئياً التأكيد على أن بوسع اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً العودة إلى مدنهم وقراهم الأصلية ويجب أن يطلب من الحكومة إجبار الجنجويد على الانسحاب من المناطق التي استولوا عليها بعد أن أجبروا أهلها على النزوح. حالما يستجاب لهذه الشروط ينبغي على المانحين والحكومة مساندة البرامج التنموية التي توقف تدهور الحالة البيئية وتوفير موارد مياه كافية للزراعة ولاستهلاك الإنسان والحيوان.

تعقيداً للصورة، فإن القتال بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان قد استمر في أنحاء عديدة منذ نهاية يناير 2004 برغم اتفاقية وقف العدائيات . ففي حقول النفط في غربي أعالي النيل كان انضمام اثنين من قادة قوات دفاع جنوب السودان الموالية للحكومة تيتو بيل وجيمس ليه ديو إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان بمثابة إشعال فتيل حرب يهدد أي عملية للسلام[15]. إن إصرار جون قرنق رئيس الجيش الشعبي لتحرير السودان على التفاوض مع قاده قوات دفاع جنوب السودان كل على حده يعني أن بوسع الحكومة ترقية قواد جدد من بين صفوف نفس الحركة بينما تغذى الخلافات الداخلية بالمال والسلاح[16]. تأجج القتال بشكل مماثل بين المليشيات الموالية للحكومة و بين الجيش الشعبي لتحرير السودان في مملكة الشلك إلي الجنوب الشرقي حيث اندمج فصيل الدكتور لام اكول والذي كان يوالي الحكومة مرة أخرى في الجيش الشعبي لتحرير السودان في نوفمير 2003[17] . بذلت الخرطوم جهداً كبيراً لإعادة تأكيد سيطرتها على حلفائها الجنوبيين بما في ذلك ترقية 58 من قيادات المليشيات إلى رتب عليا في الجيش الوطني (6 إلى رتبة اللواء) في عام 2004 وفرض القيود على سفر أولئك الذين يشتبه في أنهم يتحادثون مع الجيش الشعبي لتحرير السودان[18].

2. السياسات التي تفرق

لم يكن مولد جيش تحرير السودان في فبراير 2003 بداية للحرب في دارفور وإنما مجرد فصلها الأخير والأكثر وضوحاً. بالرغم من التاريخ الطويل للتعايش السلمي النسبي بين الإثنيات المختلفة إلا أن تدخل المركز في منتصف الثمانينات واستخدامه لسياسات ترمي إلى استغلال البعد الإثني لخدمة مصالح سياسيي المركز وحلفائهم الإقليميين جعل من التنوع الذي تتسم به دارفور مصدراً للنزاعات والمشاكل. إن الحرب الإثنية الراهنة هي تتويج لعقديين من السياسات الخاطئة من قبل حكومات المركز المتعاقبة.

أ. تسييس وعسكرة المجموعات الإثنية

يمثل التنافس حول الأرض الخصبة والمياه السبب الرئيسي وراء الصراع الذي تفاقم بسبب التصحر في شمال السودان والجفاف الذي طال دارفور في فترات مختلفة منذ السبعينات والذي دفع المجموعات الرعوية من كل الأصول للتوجه من الحزام الشمالي شبه الصحراوي إلي الجنوب بحثاً عن الكلأ والمياه. تسبب الوجود المنتظم للرعاة في حزام وسط دارفور الغني زراعياً في الاحتكاك مع المزارعين. اتحد التدهور البيئي وانعدام التنمية في إفقار أهالي دارفور بكل خلفياتهم الأثنية.

دارفور موطن لخليط معقد تظل القبيلة فيه عنصرا أساسيا من عناصر الهوية. هناك على الأقل 36 قبيلة أساسية ولكن بعض المصادر تشير إلى ما قد يصل إلى 90 بما في ذلك الفروع أو البطون[19]. الخليط يتكون من كتلتين رئيسيتين هما العرب وغير العرب وتعرف الاخيرة محلياً بالزرقة أو السود. إن قروناً من التعايش والمصاهرة قد خففت من تمايزات الهوية مختصرة إياها علي الشعور بالانتماء الثقافي للعالم العربي أو عدمه، أما من حيث العنصر فإن أفراد

[15] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، فبراير 2004, قوات دفاع جنوب السودان هي المظلة التي تضم المجموعات المسلحة من جنوب السودان الموالية للحكومة
[16]أسمت الخرطوم فيما يبدو بيتر دور ليقود قوات ديو وبيل من فصيل حركة استقلال جنوب السودان (أحد فصائل قوات دفاع جنوب السودان)
[17] للمزيد حول القتال في مملكة الشلك، أنظر التصريح الصحفي لمنظمة فشودة للإغاثة وإعادة التعمير، 18 مارس 2004 و "السودان: القتال يتصاعد في مملكة الشلك، ايرين، 19 مارس 2004
[18] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، فبراير 2004, تتضمن استراتيجية الحكومة أيضا العون المستمر لجيش مقاومة الرب اليوغندي. سيتم التعرض لهذه القضايا في تقاريرمجموعة الأزمات الدولية حول شمال يوغندا والسودان
19 سيف النصر إدريس (تاريخ دارفور)في (دارفور:التاريخ الإثني،النزاع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان) عدد خاص من ربعية حقوق الإنسان السودانية،القاهرة،يوليو 1999،ص 10-11
[20] أدخلت الحكومة علي سبيل المثال مفهوم "الأمير" الذي ليس له جذور في نظام الحكم الدارفوي الممتد لقرون

المجموعتين العربية وغير العربية يلتقيان في سواد البشرة. وباستثناء الزغاوة الذين تخصصوا في رعي الجمال تعتمد المجموعات الأفريقية المحلية السوداء على زراعة الكفاف وتربية الحيوانات بينما تعيش المجموعات العربية الأصل علي رعي الجمال في شمال دارفور ورعي الأبقار في جنوبها.

إن مفهوم دار أي موطن القبيلة هو أحد مفاتيح فهم العنف الإثني المتزايد.كان لكل من المجموعات المحلية والمهاجرين العرب الأوائل الذين استقروا بتلك المناطق تاريخياً(داراً) خاصة بكل منهم. وافقت القبائل الأساسية طوعاً على استقرار المجموعات الأخرى في ديارها ومنحتهم منزلة إدارية معترف بها. كان لعبث حكومة الخرطوم بهذا التقليد أثر تراكمي جسيم في تفتيت التعايش المشترك[20].

وقعت خلال العقود الثلاثة الماضية نزاعات تقليدية حول الموارد والأنعام بين المجموعات العربية وغير العربية الأساسية أو داخل المجموعة الواحدة. يعطي يوسف تكنة العالم الدارفوري قائمة بثلاثة نزاعات تقليدية قامت حول الموارد في الفترة من 1968 إلى 1976, و خمسة نزاعات في الفترة من 1976 إلى 1980 وواحد وعشرين نزاعاً في الفترة ما بين 1980 إلى1998 [21]. أرجع التزايد المضطرد في العنف إلى غياب المجهودات التنموية في الإقليم وإلى قصور الإدارة الحكومية الذي يشمل إضعافها المتعمد لأنظمة الإدارة الأهلية التي ساعدت لأجيال، قبائل دارفور في ترتيب شئونها وبالرغم من ذلك فقد سلط تكنة الضوء على مرات عديدة لم تقم فيها قبائل وثيقة الرباط بنصرة مجموعات تمت لها إثنيا في نزاعات محلية ويرجع هذا الإنضباط إلى سيادة قيم التعايش المشترك السائدة في دارفور حتى أواخر الثمانينات.
علي خلفية التدهور البيئي تمخض ضعف الحكومة ومناوراتها المرتكزة على النسيج الاجتماعي تدريجياً عن تحول ينذر بالخطر لطبيعة الصراع فأضحت الإثنية عنصراً أساسياً في التعبئة للصراعات. إن الفوارق بين نوعي الصراع مهمة فالصراعات التقليدية هي في العموم متقطعة وذات مستويات عنف متدني والصراعات التي تقوم من منطلقات إثنية كالتي ظهرت في أواخر الثمانينات تواصلت وأصبحت شرسة بصورة استثنائية وساعد التكاتف الإثني في جر أطراف إضافية إلى الصراع.[22] بدأ المقاتلون لأول مرة في صراع أعوام1987 – 1989 بين الفور والعرب يعرفون أنفسهم بصورة أكثر اتساعاً "كعرب" و "كغير عرب".

تتولد عناصر سياسات الخرطوم في دارفور من حربها الأهلية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. قوى تسليح المليشيات الجنوبية لمحاربة الجيش الشعبي لتحرير السودان كثيراً من موقف الحكومة العسكري في الجنوب وكان ضرورياً لتأمين حقول النفط في غربي أعالي النيل. نجحت الحكومة بفعالية من خلال دعمها المادي والعسكري واستغلالها للفوارق الإقليمية والقبلية والسياسية في تحويل مجموعات عديدة من السودانيين الجنوبيين ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان. إن أثر نتاج أعوام الاقتتال الجنوبي الجنوبي لا تزال ملموسة وكما أشير إليه أنها تشكل تهديداً لتنفيذ أي اتفاقية لعملية الايقاد[23].

وبالمثل فإن الصراعات الاثنية المتنامية في دارفور تتمخض عن تسليح حكومات الخرطوم المتعاقبة منذ الثمانينات لقبائلها التي تنحدر عن أصول عربية كي تقوض استقرار القاعدة السكانية للجيش الشعبي لتحرير السودان المتمرد ولاحتواء التهديد بتمدده إلى وسط وشمال السودان. يعتمد الجيش في الشمال كما هو الحال في الجنوب على المليشيات القبلية (القوات الصديقة) في حربه مع الجيش الشعبي لتحرير السودان[24]. لقد تم تسليح قبيلة الرزيقات في جنوب دارفور بوساطة حكومة الصادق المهدي المنتخبة في منتصف الثمانينات. في إقليم أصبح فيه الصراع حول الأرض وحقوق الرعي تقليداً، استغلت قبائل أخرى توافر الأسلحة الصغيرة بكثرة في تشاد المجاورة.

---

[21] يوسف تكنه، " أثر الحرب القبلية في دارفور" بالعربية؛ آدم الزين محمد والطيب إبراهيم وداي "آفاق أبعاد الحرب القبلية في السودان"، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 1998، صفحات 195-225

[22] أنظر تحليل محمد سليمان، "السودان: حروب المارد والهوية"، البندر؛ طبعة صلاح، "حروب السودان الأهلية: أبعاد جديدة" كامبردج، 2000

[23] أنظر موجز مجموعة الأزمات الدولية عن أفريقيا، *حقول نفط السودان تشتعل من جديد: التهديد المفتعل بالحرب يهدد عملية السلام*، 10 فبراير 2003، وتقريرها عن أفريقيا رقم 73، *السودان: نحو سلام غير مكتمل*، 11 ديسمبر 2003

[24] لمزيد من المعلومات أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية "الرب، النفط والقطر وتقاريرها اللاحقة

رأى قادة المجموعات العربية وغير العربية فى دارفور على حد سواء فى استراتيجيه الحرب بالوكالة التي تنتهجها حكومة الخرطوم قوة كامنة في إحراز مآرب سياسية, اجتماعية و اقتصادية شخصية وقد تأثروا في هذا بعمق بمثال الجارة تشاد.وكان المبعدون التشاديون المتعاقبون قد استخدموا دارفور كملاذ آمن لتجنيد وتدريب ميليشيات قبلية استخدموها لاحقاً في الاستيلاء علي السلطة في وطنهم بمن في ذلك الرئيس السابق حسين هبرى والذي أطلق في 1982 م حملته للاستيلاء علي السلطة من دارفور والرجل الذي حل محله في 1990م بعد حملة مماثلة الرئيس الحالي إدريس دبى

1- صراع الفور – العرب للأعوام 1987-1989م

يعد نزاع 1987-1989 م حول الوصول إلى أراضى المرعى و مصادر المياه بين الرعاة ذوى الأصول العربية و الفور الذين يمتهنون الزراعة من أوائل الصراعات التي قامت على الإثنية.

> بدأ الصراع على مستوى محدود جدا بين بعض رعاة الإبل من القبائل العربية في شمال دارفور و بين بعض قطاعات الفور في الطرف الشمالي من جبل مره و لكن سرعان ما تدهور الوضع نتيجة لتدخل العناصر المسيسه (من كلا المجموعتين) من مدن دارفور و مثقفي دارفور في الخرطوم. ضاعفت الدعاية و بخاصة ما بثه إعلام الخرطوم و أذكت من نيران القتال حتى اجتذب كل قطاعات الفور إلى جانب واحد و كل القبائل العربية إلى الجانب الآخر[25].

كشف الصراع عن تحالف لنحو سبعة و عشرين قبيلة عربية تعمل لأول مرة بأسلوب سياسي وعسكري منسق تحت اسم لم يستخدم من قبل هو التجمع العربي. تحدث علانية منا يربو علي عشرين من قادة التجمع المذكور في 1987م نيابة عن مجموعاتهم في خطاب مثير للجدل لرئيس الوزراء الصادق المهدي (انظر تحته).

أشارت التقارير آنذاك إلى وجود مليشيات رعاة باسم " الجنجويد" التي عرفت ليس فقط بمهاجمة الفور ولكن أيضا بمهاجمة القبائل غير العربية الأصغر في دائرة النفوذ الاستراتيجي و الاقتصادي المهم للفور.كون الفور مليشياتهم القبلية الخاصة مستخدمين الجنود المتقاعدين لتدريب مئات المجندين بغرض تشكيلهم كوحدات دفاع عن القرى، وقد اكتسبت هذه الوحدات لاحقا قدرات هجومية [26]. إختارت بعض مجموعات مليشيات الفور لاحقا تكوين تحالف سيؤاسى و عسكري مع الجيش الشعبي لتحرير السودان[27] .

وفقا لأحد المصادر فقد الفور 2500 شخصا و 40000 رأسا من الماشية وأحرقت 400 من قراهم مما تسبب في نزوح عشرات الآلاف إلى معسكرات النازحين[28]. أقعد الغزاة الرعاة من قطاع زراعة الفاكهة و الخضروات المزدهرة بتدميرهم لأشجار الفاكهة و حرقهم لطلمبات الري و الجراران. أبلغت المجموعات العربية عن خسارة 500 شخص وحرق مئات المعسكرات[29].

قدم الطرفان في مؤتمر سلام قبلي بدأ في 29 مايو 1989م إبان حكومة المهدي المنتخبة وأختتم في السابع من يوليو بعد أسبوع من انقلاب الجبهة الإسلامية القومية مزاعم أثنية متطرفة. اتهم العرب الفور بأنهم يعتزمون توسيع "الحزام الافريقى" حول جبل مره بطرد كل العرب وحرمانهم من الوصول للمياه و المرعى. إن أصل هذا الزعم هو امتعاض الرعاة من محاولات

---

[25] تكنة، صفحة 219

[26] أنظر دراسة تكنة حول (الأوماج):تنظيمات القبائل غير العربية ومقابلها مؤسسات (العقد عند القبائل ذات الأصول العربية) صفحات 214-217

[27] نفس المصدر

[28] لتفاصيل أوفي أنظر شريف حرير، "الحزام العربي" في مواجهة "الحزام الأفريقي": الحرب الإثنية والسياسية في دارفور وعناصرها الثقافية والإقليمية" في *السودان: طريق مختصر للتآكل*، نورد يسكا افريكان انستيتيت، اوبسالا، السويد. الاقتباس مأخوذ عن ترجمة عربية نشرها مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1997، صفحة 262 والهوامش 2و3

[29] نفس المصدر

المزارعين المستقرين لتسييج الأراضي غير المزروعة إذ لجأ المزارعون لإقامة سياجات خاوية "زرايب الهوا " لحماية حصادهم من القطعان التى تعتدي عليه في وقت أبكر مما اتفق عليه بمقتضي اتفاقيات التسوية القبلية السابقة. فشل المتطرفون العرب في تقديم أي دليل على خطة الفور فيما يتصل ب "الحزام الأفريقي " و عملوا تحت تأثيرما اعتبروه تعيينا غير متناسب للفور و الأشخاص الآخرين ذوى الأصول " الأفريقية " في المناصب العليا في حكومة دارفور أولا بواسطة إدارة الرئيس السابق نميرى ثم لاحقاً في حكومة المهدى[30].

زعم ممثلو الفور أن الحرب ضدهم هي إبادة تغذيها العنصرية و تهدف إلى تدمير قاعدتهم الإقتصادية وإلى طردهم من أراضيهم لتحتلها مجموعات من العرب الذين جند بعضهم من أجزاء أخرى من السودان و من دول الجوار في أراضى الفور.[31] بينما كانت الغزوات حتى في مرحلة الصراع المبكرة تلك تهدف إلى تدمير الأصول الاقتصادية والاجتماعية للفور وأحرق الغزاة مئات القرى بعد إخلائها من سكانها إلا أنه ليس هناك من دليل على استيطان لاحق للمجموعات العربية بها.

بالرغم من ذلك فإن الهجوم غير المميز على المدنيين والتدمير الواسع للمدارس و العيادات و آبار المياه و طلمبات الري بواسطة الجنجويد والحكومة في الصراع الحالي تبدو كمؤشر واضح على نية لإجبار السكان الأصليين علي النزوح بصورة دائمة. إذا أرادت الحكومة أن تدفع عن نفسها تهمة التطهير العرقي فيتوجب عليها فوراً و بالبرهان القاطع أن توقف هجماتها و هجمات وكلائها على الفور و المجتمعات الأخرى من الخلفيات الأفريقية و التحرك بإلحاح مماثل لعكس الإجتثاث الفعلي لتلك المجتمعات ومعاقبة المسئولين عن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

تلقت مبادرة رعتها الحكومة للوقوف على مفهوم المجموعات القبلية الفردية حول الأسباب الجذرية للصراع وما توصي به القبائل بشأن التعايش المشترك استجابة قاسية من "مجلس أعيان الفور في السودان " والذي لإثبات ذلك خاطب الحكومة في مذكره بتاريخ 17 أكتوبر 2003 بأن مجتمعهم هو ضحيه لتطهير عرقي معطيا تفاصيل إحصائية[32].

بصورة عامة فإن ناشطى عرب دارفور و حكومة الخرطوم قد بثوا مفهوما مفاده أن الزغاوة قوم يتميزون تحديدا بشهية اقتصادية وبطموح سياسي غير محدود. اتهم الزغاوة أيضا بأنهم يضمرون طموحا مماثلا في تشاد حيث كما في السودان يمثلون نسبة 1% من السكان. يزعم بأنهم يتبعون سياساتهم لإحياء دولة الزغاوة الكبرى الأسطورية التي ستتخطى الحدود[33]. كانت هناك نزاعات مسلحة بين الزغاوة ومجموعات ذات خلفية عربية في الأعوام 1994 و 1997م وبين الفور الذين يعتبرون أفارقة مثلهم في منتصف التسعينيات.والآن يهيمن محاربو الفور, الزغاوه و المساليت على المجموعتين المتمردتين اللتين تعارضان الحكومة إضافة إلى وجود قطاع عريض من مجموعات دارفور و بعض ذوى الأصول العربية في صفوفها.

2- صراع 1996-1998 بين المساليت و العرب

برغم أن الحكومة قد صدت هجوما للجيش الشعبي لتحرير السودان في 1992-1993م كان قد خطط له أحد ناشطى الفور (أنظر أدناه) إلا أنها بتسليحها للقبائل العربية في الإقليم غرست بذورا للصراع اللاحق. في تسرعها لمكافأة حلفائها أولئك أعادت الحكومة ترسيم الحدود في 1994م مقسمة إقليم دارفور إلى ولايات شمال, جنوب و غرب

---

[30] آدم الزين محمد والطيب إبراهيم وداي "آفاق الحرب القبلية في السودان"، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 1998

[31] نفس المصدر

[32] أنظر "مجلس أعيان الفور في السودان: فهم الأعيان للاعتداءات، الظروف الأمنية والموقف الإنساني في دارفور"، مذكرة بتاريخ 17 ديسمبر 2003وجادلت بأن "المشاكل الأمنية التي ابتليت بها دارفور ألكبري خلال العقدين الأخيرين تركزت في الأساس في المناطق التي يغلب فيها الفور مثال محليات كتم، كبكابية، جبل مره، نيالا، كاس، زالنجي وادي صالح ومكجار. أثرت قبائل مستقرة أخري مثال شعوب المساليت، الداجو، الميدوب، البرقو، الزغاوة، البرتي، البرجيد والبرنو. ستبين الإحصاءات البيانية أن تأثر المناطق الأخرى وبخاصة دارات العشائر العربية لم تشهد أحداثا علي مستوي المناطق السابقة برغم ملاءمتها لكل من الرعي والزراعة. يكون من الصعب بالتالي أن يرجع الاعتداء علي سكان المناطق التي استمر فيها القتال إلي صراع حول الموارد

[33] أنظر الهامش 32 المفصل في دراسة محمد سليمان، "السودان: حروب الموارد والهوية"، صفحة 379

دارفور [34] أن نتج عن ذلك تقسيم الفور و سهول جبل مره الخصبة الواقعة في وسط الإقليم بين الولايات الوليدة الثلاثة[35] .

قامت الوحدات الإدارية الجديدة إلى حد كبير على حساب المجموعات الإفريقية السوداء الشيء الذي غربهم أكثر عن الحكومة وأثار النزاع. يعتبر بصورة عامة قرار محمد الفضل حاكم ولاية غرب دارفور حينها في 13 مارس 1995م بتقسيم موطن المساليت التقليدي إلى ثلاثة عشر إمارة خصصت منها خمسة للمجموعات العربية الأساس في إشعال فتيل صراع الأعوام 1996-1998[36]م . قتل المئات من كلا الجانبين و فقد آلاف القرويون و الرعاة العرب ماشيتهم ومقتنياتهم الشحيحة. وكأنما تتحدث عما سيكون عليه القتال الجاري حاليا قامت الميليشيات العربية التي تساندها الحكومة بكثير من التقتيل وهم يغزون ويحرقون قرى المساليت مرسلين ما لا يقل عن 100 ألف لاجئ يتدفقون نحو تشاد. لاقى الصراع اهتماما دوليا قليلا[37].

خاطرت سياسات الخرطوم أكثر من دفعها سكان دارفور للتخندق خلف فوارق العرب وغير العرب بخلق توترات أكبر بينهم على اختلاف أصولهم. علق عبد الرسول النور أحد قادة حزب ألأمه المعارض البارزين

> "خصص التقسيم الإداري الفرعي لولاية جنوب دارفور محافظة لكل قبيلة فعلى سبيل المثال نجد من الشرق إلى الغرب محافظة عديلة لقبيلة المعاليا و ومحافظها من المعاليا, محافظة للرزيقات في الضعين و محافظ منهم، محافظة في برام للهبانية وواحدة للتعايش في رهيد البردى وواحدة في تلس للفلاتة وأخري فى عد الفرسان لبنى هلبة. وكانت كل هذه المنطقة تشكل مجلسا ريفيا واحدا يدار من نيالا مما أدى إلي ترسيخ مفهوم وسط عديدين بأن ألمحافظه هي مملكة ملكها هو المحافظ...."[38]

حذر النور من أن التطابق الذي خلق بين القبائل والوحدات الإدارية المحلية يهدد بإذكاء خلافات أكثر حول الحدود والوصول إلى الموارد.

بدأ الفيض الداخلي لحرب دارفور يؤثر في كردفان حيث حدث عصيان محدود في حاميات حكومية بجبال النوبة[39]. ومن دلالات ذلك أيضاً رسالة سياسية قوية أرسلها أربعة من قادة كردفان البارزين للرئيس عمر البشير في 9 فبراير2004 مطالبين بأن تنال كردفان حصتها العادلة من الثروة القومية بما في ذلك النفط الذي تعتبر الولاية أحد منتجيه الأساسيين كما طالب الموقعين أيضا بتمثيل دينكا ومسيرية كردفان في المفاوضات حول ابيى وإعطاء كردفان الحق في انتخاب حكومتها.[40] وأنذروا بأن الضيم المتأتي عن انعدام التنمية الاجتماعية والنشاط الاقتصادي ":يهدد بالإنفجار [41]"

3. دارفور والحركة الإسلامية

تمتد جذور أزمة دارفور أيضا إلى الخلافات التي ابتليت بها الحركة الإسلامية السودانية منذ أن استولت على السلطة في 1989. بالرغم من مجهودات الجبهة الإسلامية القومية المكثفة لخطب ود الناخبين هناك إلا أنها أفلحت في الفوز بثلاث مقاعد فقط في انتخابات 1986 البرلمانية. ترك صفوفها لاحقا اثنين من نوابها الفائزين منضمين إلى أحزاب

---

[34] حدث هذا كجزء من إ عادة ترسيم عريض لخارطة السودان قسمت بموجبه الولايات التسعة عند ذاك إلي 27 ولاية أصغر

[35] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، ديسمبر 2003

[36] نازك الطيب رباح أحمد، "المسببات التقليدية والمعاصرة للنزاعات القبلية في السودان" منشور بالعربية في آدم الزين مجمد والطيب ابراهيو وداي "أبعاد الصراعات القبلية في السودان"، الصفحات 139-159

[37]لصورة مفصلة عن الهجمات غير المميزة علي المدنيين أنظر مجتمع المساليت في المنفي، "رسالة مفتوحة للمجتمع الدولي: المذبحة المستترة والتطهير العرقي في غرب السودان"، 8 أبريل 1999، عل الموقع http:/www.massaliet.info/reports/international community.rtf.

[38] "قبل عودة المتمردون للمفاوضات: من وراء القتال في دارفور؟" حوار بالعربية، الصحافة، 24 يناير 2004

[39] تقدر مصادر مستقلة رقم الجنود الفارين من الخدمة مؤخرا بحوالي العشرة، أقل بكثير عن رقم الثلاثة آلاف الذي زعمت قيادة حركة العدل والمساواة بأنهم انضموا للتمرد من بين صفوف القوات الحكومية التي ترتكز بكادقلي، مقابلات المجموعة، فبراير 2004، أنظر أيضا "متمردي غرب دارفور يتحركون صوب الخرطوم"، رويترز، 25 فبراير 2004

[40] القادة هم سيد زكي، وزير مالية سابق؛ مكي بلايل، مستشار رئاسي سابق للسلام في عهدالنظام الحالي؛ بكري حسن عديل من حزب الأمة وبشير آدم رحمة من المؤتمر الشعبي. أنظر "أبناء كردفان يطالبون بحصتهم من النفط وحقهم في انتخاب حاكمهم"، تصريح بالعربية نشر في 9 فبراير2004 علي الموقع: http:/www.sudaneseonline.com/anews/feb9-28211.html.

[41] نفس المصدر

سياسية أخرى. إثر خلاف مع حسن الترابي المهندس الروحي للحركة الإسلامية. غادر يحي إبراهيم بولاد أرفع كوادر الجبهة الإسلامية القومية بدارفور صفوف الحركة منضما إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان ليقود هجوم91-1992 في الإقليم. في ردها علي ذلك الهجوم قامت الحكومة بتسليح واستقطاب مقاتلي القبائل العربية واصفة الهجوم بأنه عصيان من شعب الفور. قوي نجاح هذه الإستراتيجية من وشائج التحالف بين الخرطوم والمقاتلين الدفواريين العرب.

كان لانقسام ثاني في الحركة الإسلامية الحاكمة أثرا مماثلا في زعزعة استقرار دارفور ففي عام 2000 كون الترابي والذي كان وقتها ر يئسا للبرلمان حزب المؤتمر الوطني الشعبي الذي أسمى لاحقا "المؤتمر الشعبي" في أعقاب صراع شرس على السلطة مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم. في سعيهم لتوسيع قاعدة المؤتمر الشعبي تو جه ناشطوه نحو سواد أهل السودان من السكان الأفارقة المهمشين. وذهب المؤتمر الشعبي في فبراير 2001 إلي حد توقيع اتفاقية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان تعهد بموجبها الطرفان على متابعة العمل لخلع حكومة البشير بالطرق السلمية. تمثل رد فعل الحكومة في حظر نشاطات المؤتمر الشعبي وتوقيف العديد من قياداته بمن فيهم الشيخ الترابي حتى أواخر 2003.

في محاولة المؤتمر الشعبي لخطب ود قواعد السودانيين الأفارقة ناظر المؤتمر الشعبي في كتيب واسع التوزيع " الكتاب الأسود" بأن الفصيل الإسلامي الحاكم كان يحجب عن أهل دارفور والمناطق الطرفية الأخرى المناصب العليا بينما يعطي أفضلية التعيين في تلك المناصب أبناء الإقليم الشمالي الذين ينحدر منهم الفصيل الحاكم نفسه سند المؤتمر الشعبي زعمه بحصر شاغلي المناصب العليا وتصنيفهم وفقا للوظيفة، العنصر وإقليم الأصل. في محاولة لنقض ذلك الزعم المدمر اعترف الرسميون السودانيون الكبار طوعا بأن كل السودان باستثناء العاصمة وسهول وسط الجزيرة "مهمش". عانت دارفور حقيقة لعقود حظها من سوء إدارة الاقتصاد الوطني والفساد وعدم جدارة النخب الحاكمة.

ترك منطق ومنهجية الكتاب الأسود أثرهما على الصراع الحالي. إذ أعد زعماء الزرقة قائمة مفصلة بأسماء وقبائل المحافظين السابقين والحاليين، الوزراء المركزيين والولائيين وحكام ولاية جنوب دارفور خلال الأعوام 1989-2003 ومن ثم فصلت القائمة وفقا للانتماء "كعرب" و"غير عرب"[42].

زاد خليل إبراهيم مؤسس حركة العدل والمساواة من تعقيد العلاقات المضطربة بين الزمر الإسلامية الحاكمة وتلك المنشقة عنها. وخليل إبراهيم إسلامي محنك ووزير دولة سابق وقف مع انشقاق المؤتمر الشعبي في 2002 وذهب إلى المنفي في هولندا وكان راعيا لمؤتمر انعقد في ألمانيا في أوائل ابريل 2003 ونال حظا واسعا من التغطية الإعلامية وتمخض عنه " إتحاد الأغلبية المهمشة[43]".
أرجع اللواء عبدا لكريم عبدالله محمد مدير الاستخبارات وقائد فريق التفاوض الحكومي في أعقاب شبه انهيار محادثات تجديد وقف إطلاق النار الاسمي في أوائل نوفمبر بين الحكومة وجيش تحرير السودان " انظر أدناه " مواقف المتمردين المتشددة وصياغتهم المتحسنة لمطالبهم السياسية إلى العون الذي قدمته لهم، حسب زعمه، عناصر المؤتمر الشعبي. أعترف المؤتمر الشعبي بأن بعض كوادره القيادية قد انضمت بعد وقت قصير من الإفراج عنها إلى صفوف التمرد لكنه أنكر مسئوليته. أشار المؤتمر إلي أن أعضاء من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة الأخرى قد انضموا للتمرد وجادل بأن هذه التهم وجهت له توطئه للانقضاض عليه[44]".أوقفت الحكومة حقيقة عشرات من أعضاء المؤتمر الشعبي عند الوقت الذي كانت تسمى فيه المؤتمر الشعبي بالواجهة الجماهيرية لحركة العدل والمساواة.

بالرغم من أن المؤتمر الشعبي ذكر بأنه لا يوافق على استخدام المتمردين للقوة إلا أنه لم يكن إعتذاريا في تضامنه مع قضيتهم. ذكر الترابي في مؤتمر صحفي عقد في أواخر فبراير 2004 بأن الهدف عادل وإن الموقف يحتاج حلا

[42] "مشاركة أبناء ولاية جنوب دارفور في حكومة الإنقاذ خلال الأعوام 1989-2003"، بالعربية، دون تاريخ ولكن يرجح أن تكون قد كتبت في أواخر 2003. توجد بملفات مجموعة الأزمات الدولية. يوضح السجل أن 41 منصبا من بين ال 63 منصبا ذهبت لأشخاص من خلفيات عربية و23 لغير العرب.
[43]حضر المؤتمر عدد من التنظيمات من بين أعضاء التحالف الوطني الديمقراطي المعارض ومن بينهم الجيش الشعبي لتحرير السودان، التحالف الديمقراطي الفدرالي ومؤتمر البجا كما شارك أيضا علي الحاج القيادي الثاني في تدرج المؤتمر الشعبي. أنظر البيان الأول لإتحاد الأغلبية المهمشة علي الموقع:
http:/www.hornofafrica.de
[44] "الترابي ينفي تورط حزبه في أحداث دارفور"، وكالة فرانس برس، 31 ديسمبر 2003

سياسيا وليس ردا كرد الحكومة العسكري الجسيم[45]. أعلن الترابي لاحقا إن دعوة الحكومة لمؤتمر قومي " ممسرحة ومطبوخة " وقال أن المعارضة السياسية ستقاطعها وحمل الحكومة مسئولية العنف لأنها فتنت القبائل وسلحت الجنجويد الذين تجاهلوا المهام التي أوكلتها لهم الحكومة وفضلوا مهاجمة القرويين واتهم الخرطوم أيضا بأنها أوقفت تعسفا أكثر من مؤتى ناشط معارض في أنحاء القطر وبخاصة في دارفور فيما يتصل بذلك الصراع[46].

إن قناعة الحكومة بأن غرمائها الإسلاميين قد اختطفوا تمرد دارفور هي السبب الرئيسي وراء رفضها التحادث مع المتمردين وبخاصة مع حركة العدل والمساواة. يتم اللعب في دارفور علي وتر التنافس الشخصي بين نائب الرئيس " طه " وبين شيخه السابق الترابي للهيمنة على الحركة الإسلامية والبلاد والمدنيون هم الضحايا الأساسيين للعبتهم تلك.

ب. التجمع العربي

أسفر التجمع العربي المثير للجدل لأول مرة عن نفسه في رسالة بعث بها في الخامس من أكتوبر 1987 لرئيس الوزراء، الصادق المهدي وقعها 23 من قادة دارفور المنحدرين من أصل عربي ويشملون خليطا من تيار المثقفين، وشخصيات قبلية ورسميون كبار. أرجعوا فيها " للعنصر العربي" " صناعة الحضارة في ذلك الإقليم... في مجالات الحكم والدين واللغة"[47] واشتكوا من أن تمثيلهم علي مستوى الحكومات المحلية، الإقليمية والقومية غير كاف مطالبين بحصة تمثيلية تبلغ 50% على المستويات الثلاثة اعترافا بوزنهم الديمغرافى، إسهامهم في توليد الثروة، المعرفة/التعليم ودروهم التاريخي كرسل حضارة واختتموا رسالتهم بتهديد شفيف بطن "نخشى إن استمر هذا الإهمال للعنصر العربي في المشاركة أن ينتقل الأمر من أيدي العقلاء إلي أيدي الجهلاء فيحدث ما لا تحمد عقباه[48]".

أثار الخطاب جدلا واسعا وأدانته العديد من الأحزاب السياسية وقادة الرأي وقد ولد دعاوى لمناهضة الانفصام العرقي الوليد خشية إن يضر بالنسيج الاجتماعي الهش بالاقليم ضررا لا يرجى صلاحه[49] .

بينما كان للرسالة القليل لتذكره عن غير العرب إلا أن لهجتها كانت استعلائية مظهرة العرب كحملة ألوية الدين والثقافة والحضارة زاعمة بأنهم أسهموا بنصيب الأسد في ثروة الإقليم. إن الإيعاز بأن الآخرين أقل إنجازا بكثير يستند إلى أنماط أفكار تروج وسط المجموعات العربية تنظر إلى المزارعين بأنهم على شأن ثقافى منحط. تجاهل الموقعين الإسلام كعنصر موحد مغفلين أجيالا من المصاهرة والتعايش السلمي ومستخدمين الإثنية كعنصر للتفريق.

يظل التجمع العربي حتى يومنا هذا ظاهرة دارفورية غير أن إيديولوجيته المدمرة قد تمتد إلى كل مجتمعات السودان المتعددة حيث ترى بعض المجموعات نفسها علوية العنصر أو الثقافة مقارنة بالآخر. لا تختلف دارفور كثيرا عن غيرها من الأماكن الأخرى في السودان وبقية العالم في هذا المنحى حيث يقوم التوتر بن الجماعات الإثنية والجهوية والدينية. تتحول هذه التوترات في أحايين إلى مواجهات عنيفة عادة ما يكون فتيل إشعالها الطموح السياسي والاقتصادي لأفراد عديمي الضمير يقومون بتحريك المخاوف والتطلعات الجماعية لمجموعاتهم بغرض خدمة مآربهم الخاصة.

من الواضح أن لأيدلوجية التجمع العربي الاستعلائية ضلع في مسئولية تمكين الأهالي" الجهلاء" الذين أشير إليهم في الرسالة من قتل ونهب واغتصاب أمثالهم من الدار فوريين وهم مقتنعين بأن ضحاياهم أوضع منهم منزلة.

---

[45] أنظر "الترابي: الحكومة تتهم تشاد بالتورط المستتر في أحداث دارفور"، بالعربية، البيان، 25 فبراير 2004؛ أيضا "الترابي: الحكومة توقف 200 ناشط، المعارضة ستقاطع مؤتمر دارفور"، بالعربية، الحياة، 25 فبراير2004 أعترف الترابي بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحه بعد اعتقال تحفظي دام لأكثر من عامين بأن حزبه علي اتصال وثيق مع متمردي دارفور ووعد بأن يستخدم نفوذه عندهم "لا ليلقوا سلاحهم ولكن للتأكيد علي أنهم سينالوا كافة حقوقهم"؛ أنظر "الترابي يعترف بصلاته مع مع متمردي دارفور-يعلن البرنامج المستقبلي لحزبه"، بالعربية، الخليج، 15 أكتوبر 2003

[46] "الترابي: الحكومة توقف 200 ناشط"، نفس المصدر

[47] ورد في: حسين أحمد الحاج "التجمع العربي ومحاولة إلغاء الآخر في دارفور"، بالعربية، 31 ديسمبر 2003 علي الموقع:
http:/www.sudanile.com/sudanile13.html.

[48] نفس المصدر

[49] نفس المصدر

لقد أدي التسريب المتقطع لوثائق يعتبرها الناشطون غير العرب مذكرات داخلية للتجمع العربي، وهي في محتواها أبعد كثيرا عن التحفظ الذي شاب الوثيقة العلنية الأولي، لزيادة مخاوفهم من وجود مخطط مفصل يضم قبائل رعوية أجنبية يهدف إلي إحلال قبائل عربية عنوة في أراضى قبائل المزارعين الدار فوريين من غير العرب[50].. تفيد إحدى الوثائق التي ترجع للعرب إلى تسجيل أجندة اجتماع سرى للتجمع العربي زعم بأنه انعقد في منتصف 1988 عقب تعيين المهدي للتجانى سيسى حاكما لدارفور تدعو فيها أعضائها إلى

1. إثارة المتاعب في طريق الحكومة الإقليمية لإقلاقها واستخدام كل الوسائل المتاحة حتى لا تتمكن من تنفيذ سياساتها وبرامجها الإصلاحية.
2. العمل علي شل حركة مرافق الخدمات بمناطق الزرقة لزعزعة المواطن وجعله يشعر بضعف الحكومة وعجزها عن توفير أبسط مقومات الحياة.
3. مضاعفة المتطوعين في كل مناطق الزرقة لأن الواجب يحتم علينا عدم إستتباب الأمن ووقف الإنتاج في تلك المناطق وتصفية الزعماء.
4. العمل علي خلق منازعات بين قبائل الزرقة حتى لا يكونوا متحدين.
5. علي أعضاء التجمع العربي الذين يشغلون وظائف قيادية الالتزام بالاتى:
   أ- تركيز الخدمات ما أمكن في مناطق نفوذ التجمع.
   ب- عدم وضع أبناء الزرقة في وظائف ذات أهمية والعمل على وضع العراقيل أمام الذين يتولون منهم وظائف أدراية وتنفيذية كل ما سنحت الظروف.
   ج- العمل بكل الوسائل والسبل لوقف استقرار المدارس في مناطق الزرقة[51]

تمدد الاستقطاب الإثنى باندلاع التمرد الحالي إلى تطرف سياسي وعسكري غير مسبوق. تمضى الآن تعبئة غير العرب قدما بصورة لا يمكن إنكارها تغذ منها المخاوف من المخططات الاستراتيجية لما نسب للتجمع العربي وللطبيعة غير التمييزية لحملة الحكومة في إخماد التمرد. ذكر بأن قادة العرب وغير العرب المعتدلين علي حد سواء قد أبدوا انزعاجهم لهذه التطورات التي تهدد التعايش المشترك الذي جبلت عليه لآماد طويلة شعوب دارفور.

تلقت الخرطوم مناشدات عاجلة تنم عن انزعاج من داخل المؤسسة الدرافورية ومن الزعامات التقليدية على تفاوت التقسيمات الإثنية تحذر فيها من حرب إثنية شاملة. وفي حادثة تدعو للانزعاج لم تلق تغطية إعلامية في داخل السودان وخارجه اتهم واحدا وعشرين شخصا من قادة قبائل دارفور أفرادا لم يسموهم من حزب المؤتمر الوطني الحاكم بجنوب دارفور بالدعوة لإستراتيجية التجمع العربي وهم يطوفون كلجنة للتنسيق السياسي للتجمع. ألحق القادة بإفادتهم تلك ما زعم بأنه ست وثائق داخلية حتى يتمكنوا من توضيح شناعة الفتنة التي يدعو لها التجمع العربي وإظهار أن حال دارفور بدءا بالنهب المسلح والحروب القبلية وإنتهاءا بانتهاكات الجنجويد نتجت في الواقع عن تحرك مستمر لمنظمة تعرف باسم التجمع العربى[52] .

زعم القادة بأن الوثائق دللت على وجود تنظيم عنصري قبلي له لجان متخصصة كلفت بتنفيذ استراتيجيات محددة جيدا وممرحلة وهو يستخدم مؤسسات الدولة والحزب الحاكم وأن مهمته لم تقصر نفسها علي زعزعة استقرار دارفور فتخطت أنشطته حدود دارفور والسودان إلى أقطار مجاورة[53].

---

[50] أنظر التحليل المثير للاهتمام للوثائق التي ترجع للتجمع العربي، حلقة من ثلاثة مقالات بعنوان "الجنجويد" كتبها حسين أحمد الحاج ونشر الأصل في نوفمبر 2003 علي موقع http:/www.sudanile.com/sudanile

[51] نفس المصدر

[52] ترجمة غير رسمية لوثيقة "قبائل دارفور:البيان الأول حول الفتنة العرقية"، بالعربية، 18 ديسمبر 2003، إضافة إلي خطاب عام 1987 الموجه للصادق المهدي وأجندة اجتماع 1988لتعويق مساعي حاكم الإقليم الذي عينه والمذكورين أعلاه، تضم الوثائق الأخرى الملحقة بالبيان: توجيهات تخاطب العضوية صادرة عن قسم التجمع للعمليات العسكرية في دارفور، 1992؛ توجيه سري جدا بتاريخ 1998 لمنظمة تطلق علي نفسها اسم قريش والتي يعتقد الموقعين أنها تجسيد آخر للتجمع؛ وتقرير عن مهمة للجنة السياسية لمجلس تنسيق القبائل العربية، نوفمبر 2003.

[53] نفس المصدر. تحس دارفور منذ السبعينيات آثار الحروب الأهلية في تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطي المجاورتين. استخدمت ليبيا أيضا مليشيات أفريقية من أرض دارفور للتأثير علي صرا عات القوي في دول الساحل

حظيت هذه المزاعم بقدر كبير من المصداقية فبعد تسعة أيام أرسل أحد عشر عضوا من المؤتمر الوطني بقطاع جنوب دارفور من بينهم أعضاء في البرلمانين الولائى والقومي بمذكرة تخاطب رئيس وأمين المؤتمر الوطني وتحذر من جهود بعض أعضاء الحزب الرامية لتحقيق أهداف تنظيم عنصري لم تتم تسميته ذكروا فيها أن هذه النشاطات تهدد بعرقلة وحدة الحزب ومصداقيته القومية مضفين:

"تابعنا بإشفاق شديد استغلال فئة من أعضاء المؤتمر الوطني لمؤسسات الحزب وتوجيهها لأغراض تعمق أهداف تنظيم عنصري يدعو إلى فتنة مفادها تفريق أهل دارفور وإعطائهم أسماء عرقية والسعي لطمس تاريخ هذا الإقليم... لقد تأكد لنا أن هذه الفتنة التي جابت أرجاء الولاية لعزل قبائل بعينها من الحزب الحاكم... ولما لم نشهد أي تحرك من قيادة الحزب في الولاية أو المركز شجبا أو استنكارا أو تحقيقا للوقوف على دواعي قيام هذا التنظيم واستغلال أفراده لمعينات الدولة ومنابر لمؤتمر الوطني في تنفيذ مخططات هذه الفتنة... ونحن كأعضاء في المؤتمر الوطني بهذه الولاية لا نرضى أن تغرق هذه الولاية في أي إنتهاك لأمن المواطنين وحرماتهم... ولا نرضي باستخدام العنف أو العزل أو التهجير أو التطهير العرقي لتحقيق مغانم ذاتية أو واقع زائلة[54]"

لم تحرك الخرطوم ساكناً حطي الآن في التجاوب مع أي من المطلبين بإجراء التحقيقات اللازمة.

ج- سوء إدارة الحكومة واستغلالها للمبادرات المحلية

تزامنت اعتراضات أعضاء المؤتمر الوطني الكبار والمسئولين المعنيين بجنوب دارفور مع زيارة وفد عالي المستوى من المؤتمر الوطني لمدينة نيالا. حذر الحاج عطا المنان رئيس الوفد وأمين المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم عند عودة الوفد إلى الخرطوم بأن الوضع في دارفور ينذر بأن يصبح صراعا إثنيا بين القبائل العربية وغير العربية[55] وبالرغم من ذلك التحذير ظل الحزب الحاكم مركزا على اختطاف نصرعسكرى. في خطاب متلفز إلى الأمة في 31 ديسمبر 2003 زعم البشير بأن "جزءا من قبيلة" مسئول عن العصيان وترجع الإشارة بوضوح إلى قبيلة الزغاوة التي تسعى الحكومة إلى عزلها عن الفور، المساليت، الميدوب والمجموعات الأخرى التي ثارت.

بينما استغلت الحكومة الواقع الإثنى لتحقيق مكاسب عسكرية قصيرة الأمد سعت رغماً من ذلك في الربع الأول من 2003 لإطلاق حملة لرتق النسيج الاجتماعي لدار فور. اعتمدت في ذلك على تعبئة القادة القبليين تحت مظلة الحزب الحاكم وذراعي الحكومة التشريعي والتنفيذي في الدعوة للتعايش السلمي وفى ذات الوقت جمدت الحكومة بفعالية المساعي الدبلوماسية. كان الغرض من هذا المنحى كسب الوقت لإحراز نصر عسكري يجنب الحكومة الحاجة للتفاوض بشان تسوية سياسية.

تكشفت حملة إصلاح النسيج الإجتماعى الدارفورى عن قصور كلى إذ أن وفود القبائل قابلت فرادى الرئيس وكبار الرسميين وظهروا في وسائل الإعلام التي تتحكم فيها الدولة وهم ينددون بالتمرد متعهدين بإحياء التعايش السلمي. تساءل أحد القادة المشاركين:"كيف يمكن تحقيق تسوية قبلية في وقت تشعر فيه قبيلة واحدة بأنه تتم معاقبتها جماعيا على التمرد والدولة تفضل التحدث من المجموعات المختلفة كل على حدة"[56].

هنالك حاجة ملحة لتسوية اجتماعية تقوم علي عملية ذات قاعدة عريضة ولكن يبدو بجلاء متزايد أنه ليس بمقدور الحكومة وحدها أن تفعل ذلك. بوسع المشاركة الدولية المساعدة في تيسيير مثل هذه العملية وإبقائها محايدة لدرجة كافية حتى تتأتى لها فرصة حقيقية للنجاح. من الممكن أن يتم هذا بواسطة المنظمات العالمية التي تتخصص في التيسيير والعمل في السلام القاعدي علي غرار ما يتم في جنوب السودان. على المجتمع الدولي أن يركز في المدى القصير على التأكد من أنه بوسع النازحين والأشخاص النازحين داخليا العودة لمناطقهم والمساعدة في إعادة البناء. وعلى المدى البعيد عليه ترقية مشاريع التنمية التي تهدف إلى تشجيع الإدارة المستدامة للموارد، وزيادة مصادر المياه لمقابلة

---

[54] ترجمة غير رسمية للبيان، بالعربية، 27 ديسمبر 2003 وقع عليه 111 من أعضاء الحزب الوطني. تحصلت المجوعة علي نسخة منه. أوردت الدعوة اليومية التي تصدر بالخرطوم الخبر مضيفة بأن أعضاء المؤتمر الوطني أرفقوا مع بيانهم الوثائق المذكورة أعلاه

[55] أنظر "الجهود البريطانية والاتصالات القبلية للتوسط بين الخرطوم ومتمردي دارفور"، بالعربية، الحياة، 11 يناير 2004

[56] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، يناير 2004

النشاطات الزراعية وإدراة المراعى. وأخيرا فإن على المانحين مساندة مجهودات التسوية القائمة من الشعب وإلى الشعب بنفس الطريقة المتبعة في الجنوب.

1- عمليات السلام والتصالح من الداخل

لم يكن هناك من نقص في المبادرات الداخلية للتفاوض من أجل تسوية سلمية بين الحكومة والتمرد أو لتحقيق المصالحة بين الجماعات الإثنية. ولدت هذه الجهود حشدا من المشروعات تتنافس لتحوز الاهتمام في ولايات دارفور الثلاث وعلى المستوى القومي. وعلى المستويين ناورت الحكومة والحزب الحاكم للإمساك بعجلة القيادة بيد أن الحكومة تحجب كل دعم مادي ولوجستى حينما تفشل في السيطرة على مجريات الأمور.

لجأت كل هذه المبادرات للنهل من عمليات السلام من الشعب وإلى الشعب الذي تمتد جذوره عميقا واستخدم لأجيال في تسوية و احتواء الصراعات المجتمية في البلاد. حافظت مؤتمرات السلام القبلية كثيرا في السابق على التعايش السلمي بين شعوب السودان المتعدد الإثنيات واستخدمت الإدارة البريطانية والحكومات الوطنية المتعاقبة بما في ذلك الحكومة الحالية هذا النظام للحفاظ على السلام الاجتماعي وكفلت الاتفاقيات التي توصل إليها أطراف النزاع. برغم ذلك إن سياسة استدراج القبائل للمساهمة في استراتيجيات إخماد التمرد منذ منتصف الثمانينيات في جنوب السودان وغيره من مناطق التماس بين الشمال والجنوب عرضت صنع السلام المجتمعي للخطر وقد وصلت استراتيجية تسييس وعسكرة القبائل في ظل النظام الحالي مستويات غير مسبوقة.

قبل إعلان مؤتمر دارفور الحكومي في 9 فبراير 2003 كان هناك القليل من التنسيق بين مبادرات السلام الداخلية العديدة بما في ذلك المبادرات التي أطلقتها الحكومة نفسها والحزب الحاكم والبرلمان. في ظل الافتقار إلى تغيير جوهري في سياسة الحكومة تجاه دارفور والمناطق الطرفية الأخرى لا يملك المؤتمر فرصة للنجاح بل قد يجعل الأمور أسوأ مما هي عليه. تحاول الحكومة وأجهزة إعلامها الرسمية أن تستغل فيض المبادرات لتخلق انطباعا بأن شيئا يتم القيام به لحل الأزمة سلميا بينما تظل سياساتها علي أرض الواقع مرتكزة على الأمن.

2- مؤتمر الفاشر – فبراير 2003

كان رد الفعل الحكومي الأساسي للاضطرابات في 2003 هو تشجيع المصالحات المجتمعية فشكلت آلية لبسط هيبة الدولة وعبأت زعماء الإقليم التقليديين والنخب الحديثة للوصول إلى حلول. وفقا لمصادر مجموعة الأزمات الدولية فإن اللواء إبراهيم محمد سليمان الذي ترأس الآلية وكان حينها واليا لشمال دارفور فضل التفاوض مع التمرد حتى قبل إن يعلن التمرد عن نفسه فأبتدر الاتصالات مع قادة التمرد واجتمع معهم في مكتبه ومقره بالفاشر وفقا لخلفه [57] بالرغم من ذلك فإن هذه الاتصالات لاقت معارضة من المتطرفين من الحكومة والجيش الذين شعروا بأن الوقت يضيق وأن بوسع الجيش بسهولة سحق التمرد المسلح. دعت آلية بسط هيبة الدولة المئات من القادة المحليين إلى لقاء تشاوري حول الأمن في دارفور في 24-25 فبراير 2003 بالفاشر. أوصى الاجتماع بأن تجرى الحكومة حوارا مع المتمردين قبل أن تستخدم القوة وكون أربعة لجان على أساس قبلي متقابل والقبائل الأساسية في التمرد لتجرى تفاوضا مباشرا. اجتمعت لجان أعيان الفور، الزغاوة والعرب ولجنة محايدة تعنى بالتفاوض مع كل المجموعات الأخرى خلال الأسابيع التي تلت بالكوادر المتمردة.

أفادت لجنتا الفور والزغاوة الآلية بأن المتمردين أوصلوا مظالمهم ومطالبهم وعبروا عن استعدادهم للتفاوض مع الحكومة بشرط ألا يتم اختيار ممثلي الحكومة من قبائل بعينها كما أقترح مؤتمر الفاشر. رفض متمردو الفور والزغاوة سياسات فرق تسد الحكومية وطالبوا باحتضان كل الدارفوريين[58].

[57] المؤتمر الصحفي لوالي دارفور،بالعربية مركز الإعلام السوداني،26 يناير 2004 علي الموقع http://www.smesudan.net
[58] "تقرير لجنة الفور لمؤتمر الفشر التشاور لقيادات دارفور-24-25 فبراير"، بالعربية، يعطي وقائع اجتماعهم مع قيادات جيش تحرير السودان، 16-18 مارس 2003

انقسم المؤتمر في النهاية بين مشاركين يحبذون الوصول إلى تسوية سلمية وآخرين يرون أن الحل الوحيد هو الحسم العسكري. بتصاعد الخلاف فاز المتشددون في المناظرة ونقلت الحكومة قيادة عمليات إخماد التمرد إلى رئاسة الجيش بالخرطوم وأعفت الوالي سليمان.

3- مبادرة نهار / مسار

قام في أواخر يونيو / يوليو 2003 كل من وزير التربية والتعليم أحمد بابكر نهار وهو من الزغاوة، وحاكم ولاية نهر النيل بشمال السودان عبد الله على مسار وينحدر من عرب الرزيقات وكلاهما مسئول رفيع في حزب الأمة الإصلاح والتجديد بمخاطبة المتمردين بشان معالجة تفاوضية لأزمة دارفور. برغم تصنيفيهما لمبادرتهما بالخاصة إلا أنهما حظيا بموافقة الرئيس البشير قبل ذهابهما لدرافور. رافق المسئولين وفد تفاوضي كبير من 30 من المسؤوليين المحليين وزعماء القبائل إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات جيش تحرير السودان. وعرض الوفد فرصة لإحياء التعايش السلمي لكنه فشل.

ذكر جيش تحرير السودان بأنه مستعد لمحادثات سلام بشروط من بينها الاعتراف بالطبيعة السياسية لتمردهم ووقف النهب المسلح وتجريد مليشيات الجنجويد من السلاح. في دفاع عن جيش تحرير السودان أوضح الوالي مسار في حوار معه أن هدف جيش تحرير السودان هو "محاربة النهب المسلح[59]". ووصف وزير التربية والتعليم قضية جيش تحرير السودان بأنها عادلة ومنطقية في بعض جوانبها وقابلة للأخذ والرد[60].

أوصى المسئولان بأن يتبع الرئيس البشير تسوية تقوم على التفاوض برغم ذلك أصبح افتقار الحكومة للاهتمام جليا إذ تهاوت المبادرة في خضم العداء السياسي. من الواضح أنه قد تم الاستخفاف برئيس حزب الأمة الإصلاح والتجديد مبارك الفاضل المهدي إذ تم تجاوزه من قبل مسئولي حزبه الرفيعين مما دفع الفاضل المهدي لنعت المتمردين بالخارجين عن القانون وأدان المبادرة وشرع في إجراءات لفصل زميليه عن موقعيهما الحزبيين[61].

4- المبادرات الأخرى

من بين مبادرات من الشعب إلى الشعب التي لاقت تقدما ضئيلا اجتماع نيروبي الذي نال كثيرا من التغطية الإعلامية في 23 يناير 2004 بين نائب الرئيس " طه " واحمد إبراهيم دريج أحد حكام دارفور السابقين البارزين وأحد قادة المعارضة بالمنفى ووفقا لموجز إعلامي أصدرته السفارة السودانية بنيروبي اتفق الطرفان على أن الحوار هو السبيل الأمثل لحل القضايا وأدانا أي لجوء إلى العنف. أكد دريج وفقاً لما جاء في التقارير الصحفية بأن مشاكل دارفور سياسية واقتصادية ودعي لوقف فوري لإطلاق النار كشرط لاستكمال التفاوض ووعد بأن يحاول استمالة المتمردين لوقف العدائيات[62]. يذكر أن دريج ظل على الدوام معارضا لقرار المتمردين بحمل السلاح[63]. أعرب قادة آخرون من المعارضة بالمنفى عن خيبة أملهم لقرار دريج الاجتماع مع طه[64] بالرغم من ذلك فقد استخدم دريج نفوذه لإستمالة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة للمشاركة في الحوار الانساني الذي كان من المفترض ان يجري في 14-15 فبراير بجنيف حتى انسحبت الحكومه فجأة.

كانت المبادرة التي شاركت بها قيادات الزغاوة التقليدية في أوا ئل يناير 2004 إحدي المبادرات الأخري التي لم يقدر لها أن تعيش طويلا . كان وراء تلك المبادرة حسن برقو وهو زغاوى يترأس شعبة غرب افريقيا بالحزب الحاكم .عقد برقو اجتماعا تم الاعلان عنه بصورة مكثفة للمجلس الاستشاري للزغاوة في وقت كانت الحكومة تهاجم فيه مواقع المتمردين ومن يساندهم من المدنيين في دارفور. وقد خرج الاجتماع ببيان عرض فيه خدمات الزغاوة لإحياء

---

[59] "وزير التعليم يقول للشرق الأوسط: لم يختطفني أحد، ولمحاربي دارفور قضية عادلة... جيش تحرير السودان يجدد 12 شرطا لبدء الحوار مع الحكومة"، بالعربية، الشرق الأوسط، 20 يوليو 2003، لا بد أن تصريح مسار أذهل الدار فوريين الذين عرفوه كأحد الموقعين علي الخطاب العلني التجمع العربي لعام 1987.

[60] نفس المصدر

[61] "فشل مبادرة نهار/مسار في الوصول إلي نتائج"، بالعربية، الشارع السياسي، 25 يوليو 2003

[62] "تصريح صحفي"، خدمات الأخبار السودانية، مكتب الإعلام، السفارة السودانية، نيروبي، 24 يناير 2004

[63] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، ابريل 2003-يناير 2004

[64] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، فبراير 2004

المباحثات بين الحكومة والمتمردين . وقد ذكر الزعماء عقب لقائهم البشيربأنهم سيرسلون وفدا من حوالي خمسين شخصا لمقابلة الرئيس التشادي . لم يغادر الوفد الخرطوم مطلقا فقد اعترض زغاوة ذوي نفوذ بان المبادرة توفر مصداقية للدعاية الحكومية التي تصور الزغاوة كفاعل اساسي في التمرد65.

عرضت الأحزاب المعارضة وجماعات المجتمع المدني أيضا المساعدة في حل الأزمة ولكن الحكومة لم تول الأمر اهتماما . كتب منبر السلام السوداني (مظلة تضم في عضويتها بعض أعضاء الحزب الحاكم المعتدلين) في 27 ديسمبر 2003 الى الرئيس البشير لإبلاغه عن خطتهم لعقد مؤتمر وطني سائلين تعاونه وساردين أبعاد الازمة الانسانية ودعوه بالإعتراف بأن الأزمة يمكن أن تحل فقط بتبني سياسات جذرية تهدف لمعالجة الأسباب الجوهرية لإنعدام الديمقراطية والتهميش السياسي والتنموي ملتمسين انهاء التصعيد العسكري والدعوة إلى تجريد الملشيات الإثنيه من السلاح وطالبوا بتبني برنامج لإنقاذ الضحايا ولتخطيط تنموى طويل الأجل66 . حاول المنبر شرح أبعاد القضية للمواطنين ولكنه فشل إلى حد كبير بسبب التعتيم الذي تضربه الحكومة على الأخبار ولإنعدام موارده67.

3. أطراف الصراع

أ. استراتيجية الحكومة

لايمكن النظر الي الوضع في دارفور بمعزل عن عملية الايقاد . عندما تزايد الدليل على العنف
الجسيم الذي يمارس ضد المدنين في دارفور في الربع الأول من عام 2003، ظل شركاء الخرطوم في العالم منقسمين حول كيفية التعامل مع القضية.فبينما استكشف المجتمع الدبلوماسي في الخرطوم آليات محتملة تقود نحو عمل دولي، مثل البيان الذي قدمه أحد كبار المسؤولين عن الشئون الانسانية في الأمم المتحدة يقدم بياناً أمام اجتماع لمجلس الأمن على سبيل المثال، ناصر ممثلو دول ذات نفوذ وتحديدا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الرأى القائل بعدم تصعيد الامور68.

استغلت الحكومة هذا الإختلاف لتتابع حملتها العسكرية وهي تنحي باللائمة على المتمردين لإنهيار مباحثات انجمينا لوقف اطلاق النار في أواسط ديسمبر برغم أنها غادرت العاصمة التشادية دون أن تجتمع بهم . ترجع مواقف الحكومة في انجمينا ومحادثات الايقاد الي رغبتها في إعطاء الجيش وقتا ليقوم بضربة ساحقة حتي يتسني لها فرض شروطها على جيش تحريرالسودان وحركه العدل والمساواة المنهزمين .وتخشي الحكومة من استمرار الصراع إلي حين يصبح فيه حيز المناورة المتاح أمامها محدوداً جداً نتيجه لتنامي الضغط العالمي ومشاركة الجيش الشعبي لتحريرالسودان والقوى السياسية الأخري في عملية صياغة السياسات .

ومع تصاعد الصراع في دارفور، تزايدت الخلافات السياسية فعلى سبيل المثال استخدمت الحكومة انضمام جيش تحريرالسودان إلي التجمع الوطني الدمقراطى المعارض في منتصف فبراير 2004. كذريعة لتعليق حوارها مع التجمع.

وقعت الحكومه والتجمع الوطني الديمقراطى إتفاقية إطارية فى أوائل ديسمبر 2003 فى ميناء جدة السعودى صادق بمقتضاها التجمع على عملية الايقاد كما اتفقا أيضا على أن ترتيبات السلام المرتقبة ستفتح الطريق لسودان ديمقراطى . أخبر نائب الرئيس طه مبعوث التجمع فى نيفاشا بأن الحكومة قد قطعت اتصالاتها بالتجمع حتى "يصحح من قراره بقبول متمردى دارفور"69 وضع هذا التجمع تحت ضغط لا يستهان به ولم يتفق أعضاؤه حول ما إذا سيطرد جيش تحرير السودان منه70 .

65 أنظر "الإدارة الأهلية للزغاوة تكسر صمتها:إدانة واسعة للحرب إجماع حول ضرورة الحوار"، بالعربية، ألوان، 11 يناير 2004. أنظر في نفس العدد نص التصريح الهام لأعيان الزغاوة . لوجهة نظر مخالفة أنظر الصادق علي حسن " مبادرة الزغاوة: أزمة انعدام الوعي بالأزمة"، بالعربية، ألوان، 20 يناير 2004
66 منبر السلام السوداني، "مذكرة حول الوضع في دارفور"، بالعربية، خطاب موجه للرئيس البشير بتاريخ 27 ديسمبر 2003. تحتفظ المجموعة بنسخة منه في ملفاتها
67 أنظر علي سبيل المثال مذكرة منبر السلام السوداني "تصريح حول أزمة دارفور"، بالعربية، 27 ديسمبر 2003
68 مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، ديسمبر 2003
69 " حكومة السودان تعلق اتصالاتها مع مظلة مجموعة المعارضة"، وكالة الصحافة الفرنسية، 29 فبراير 2004
70 أنظر عدالة أفريقيا "آفاق السلام في السودان، موجز" بالعربية، الشرق الأوسط، 27 فبراير 2004

في ذات اليوم الذى أدلى فيه الرئيس البشير بأول تصريح حكومى عن السياسة الشاملة حول الأزمه فى اقليم دارفور أعلن رئيس حزب الأمة المعارض عن مبادرته لحل الصراع[71]. أكد هذا التزامن علي الأثر الإرتدادى لدارفور فى السياسة الوطنية. صوتت دارفور خلال فترات الديمقراطية الوجيزة بصورة طاغية لحزب الأمة ومنحته فى انتخابات 1986 خمسا وثلاثين مقعدا برلمانيا من مجموع التسع وثلاثين مقعدا المخصصة للاقليم وبالرغم من ذلك واجه الحزب فى اعقاب إندلاع العنف الأخير تحديات حقيقية لاستعادة ثقة المجموعات غير العربية التى تنامى بينها الشعور بأن الحزب قد تعامل بتهاون شديد مع إعلان التجمع العربى عن نفسه فى 1987 . وكما جاء فى مكان آخر فإن مجهودات الحركة الاسلامية لجر دارفور بعيدا عن حزب الأمة كانت وراء بعض السياسات العنصرية المأساوية التى أسهمت فى الأزمة الحالية.

تأثرت أفعال الحكومة كثيرا بتخوفها من أن حسن الترابى ومؤتمره الشعبى يستغلان الوضع فى دارفور[72]. فى حوار أجرى حديثا قال الأمين العام لحزب المؤتمر الوطنى" بأن البند الأول فى برنامج حسن الترابى هو قلب الحكومة"[73]

بالرغم من المجهودات الرامية إلى التقليل من أهمية الموقف والتحكم فيه عسكريا فإن دارفور قد أفلتت من سيطرة الحكومة .إن سياسات التفضيل العنصرى التى تقود إلى حرب عنصرية تهدد بإطلاق فتيل خلافات لاحقة داخل الحكومة والحزب الحاكم مثلما حدث فى فرع حزب المؤتمرالوطنى بولاية جنوب دارفور مما أشرنا إليه أعلاه . بينما يزداد الموقف تعقيدا تقوض الخرطوم بانتظام من علاقتها بالمجتمع الدولى و تخاطر بالمكاسب السياسية التى أحرزتها فى عملية الايقاد . إن قرار تجنب محادثات جنيف مع المتمردين هو فرصة مهدرة تأتى بأثر عكسى وبالضرورة سيتوجب علي الحكومة المشاركة في منبر أكبر إذا كان للأزمة أن تحل.

في محاولة لتجنب النقد الدولي المتصاعد لسياساتها في دارفور، كونت الحكومة في ديسمبر 2003 لجنة لإدارة الطوارئ تحت مظلة وزارة الخارجية تضم وزارات الدفاع، العون الإنساني وجهاز الأمن الوطني. ذكر متحدث باسم اللجنة بأن تفويض اللجنة هو رصد ردود الفعل العالمية لأحداث دارفور والتصدي لها. واعتراف بأن السودان واقع تحت ضغوط تتعلق بالوضع الإنساني ويسعى جاهدا لمنع تدويل الأزمة[74] وبالرغم من ذلك فإن الحكومة قد تحتاج إلي آلية دولية كي تتمكن من التعامل مع القضايا السياسية مثلما يحتاجها المتمردون أيضا ومن غير ذلك يصعب تبين كيف سيتسنى للحكومة أن تحتوي العدد المتصاعد من الأصوات الساخطة في الشمال وتتجنب أن تمتد الحرب لأجزاء أخري من البلاد.

[71] " صادق المهدي يطالب بإعلان دارفور منطقة كوارث- يدعو لحل مشكلتها"، بالعربية، الشرق الأوسط، 27 فبراير 2004
[72] مقابلات مجموعة الأزمات الدولة، 8 فبراير 2004
[73] الأمين العام للحزب الحاكم: البند الأول في برنامج حسن الترابى هو قلب الحكومة
[74] شكلت لجنة طوارئ من وزارتي الخارجية والدفاع والأمن حول دارفور ،باللغة العربية،صحيفة الصحافة،23ديسمبر 2003

تنتهج الحكومة استراتيجية واضحة تتمثل في إخفاء الصراع عن العامة وعن العالم الخارجي ولم تظهر أي تسامح تجاه التغطية الإعلامية الناقدة باستحياء. قصدت الحكومة من حظر صحيفة (Khartoum Monitor) المستقلة في 24 نوفمبر 2003 ،و صحيفة الأيام المستقلة في 3 ديسمبر 2003 وإغلاق مكتب قناة تلفزيون الجزيرة بالخرطوم في 17 ديسمبر 2003 التذكير بتوجيه رسالة خفية للإعلام كي يحصر نفسه علي الروايات الحكومية للأحداث[75]. انزوت صحف الخرطوم الخاصة إثر ذلك بينما ظل إعلام الحكومة والصحف الخاصة التي تتبع الخط الرسمي جزءا من حملة متقنة من الإعلام المضلل. أبعدت القيود علي السفر التي فرضتها الحكومة علي الأجانب بمن فيهم من يعملون في الإغاثة من مناطق القتال و تعرض الناشطون ممن حاولوا تنبيه المجتمع الدولي للتوقيف التحفظي[76].

حالة د. مضوي ابراهيم آدم تقف دليلا علي ذلك. د. مضوي مهندس يدير المنظمة السودانية للتنمية الاجتماعية (سودو) وهي منظمة غير حكومية تنفذ برنامجا في دارفور أوقف في الخرطوم إثر رحلة قام بها إلي دارفور[77] وبعد ستة أسابيع قضاها في الحبس دون أن توجه له تهمة ما، ظهر أمام المحكمة في 8 فبراير بتهم تصل عقوبتها حد الإعدام [78].

ب- الجنجويد

الجنجويد مجموعة منفلتة من المقاتلين ذوىا لأصول العربية ومعظمهم دار فوريين. تبنت الخرطوم بدءا من ربيع 2003 في أعقاب انتصارات متتالية لجيش تحريرا لسودان، استراتيجية الأرض المحروقة والتي تعتمد بصورة أكثر ثقلا علي الجنجويد في استهداف السكان المدنيين ممن يشك في دعمهم للتمرد. تمثلت هذه الحملة في الأغلب في الهجمات على قرى الفور، المساليت والزغاوة [79].

يبني بعض الجنجويد علي تقاليد (الهمباتة) أو اجتماعيات قطاع الطرق من بين القبائل العربية[80] وينظر إليهم كلصوص نبذتهم مجتمعاتهم لازدرائهم للتقاليد القائمة برغم الشعور بالحسد الذي يحس به أفراد تلك المجتمعات تجاه مكاسب الجنجويد المادية.ويعتقد بأن عناصر أخرى من الجنجويد كانت من المجرمين المحترفين وهناك من يزعم أن سراحهم قد أطلق تحديدا لينضموا أو يقودوا المليشيا[81] . بناءا على التوتر الإثني القائم وعلي ثقافة الغزاة، سلحت الحكومة الجنجويد لدعم الجيش وأطلقت يدهم لينهبوا و يغتصبوا. يحكي المسافرون إلي الإقليم عن أن الجنجويد يتسلحون أما ببنادق(جيم ثلاثة) أو (آي كي 47/الكلاشنكوف) ويمتطون الجمال أو الخيل التي زودتهم بها الحكومة[82] . يقال إن الحكومة دفعت لبعضهم حوالي 100دولار أمريكي عند اندلاع القتال. ويأتي معظم التعويض الحالي للجنجويد من غنائم القتال. جذبت امكانات النهب المدعوم حكوميا بعض الأفراد من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطي إلي دارفور.

من الصعب جدا فك رموز تركيبة وقيادة الجنجويد ولكن ما يقال عنهم يساعد في إلقاء بعض الضوء على تنظيماتهم. أفاد بعض ممن تم التحاور معهم عن ثلاث أقسام مستقلة من الجنجويد أنشأتها الحكومة. القوة الضاربة ؛ حرس الحدود؛(وحامينا) [83].

---

[75] مراسلون بلا حدود، "السودان: مراسلون بلا حدود يحتجون علي الاستيلاء علي معدات الجزيرة"، 18 ديسمبر 2003 متوفر علي http:/www.rsf.org/article.php3?id article=8815

[76] وثقت منظمة العفو الدولية العديد من هذه الحالات

[77] منظمة العفو الدولية:(عمل طارئ:الخوف علي السلامة،السودان:د.مضوي ابراهيم آدم-مدير المنظمة السودانية للتنمية الإجتماعية(سودو)،4 يناير 2004 والتي توضح كيف (يتم تعذيب الأشخاص المتهمين بمساندة التمرد المسلح في دارفور بصورة تكاد تكون منهجية من قبل قوات الأمن العام أو الإستخبارات العسكرية كما يتم تعذيب الباحثين عن المعلومات حول الإقليم أو من يدلون بها ايضاً من قبل القوات الأمنية)

[78] مراسلات مجموعة الأزمات الدولية،11 فبراير 2004 وبخاصة، د. مضوي متهم تحت المواد 50 و 51 و 56 و 63 و64 من القانون الجنائي.تتعلق المواد 50 و 51 بتقويض الدستور أو وحدة الدولة وشن الحرب او مساندة من يشنون الحرب ضد الدولة علي التوالي.منظمة العفو الدولية(معلومات اضافية حول العمل الطارئ 2 ابريل الخوف علي السلامة وجزع جديد: الخوف من محاكمة غير عادلة)،19 فبراير 2004

[79] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 2 أكتوبر 2003.

[80] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 2 أكتوبر 2003

[81] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، أكتوبر 2003 وصفت الحكومة في مجري النزاع الحالي من أطلق سراحهم بالتائبين فيما يبدو أنه محاولة لجعلهم متقبلين أكثر كأعضاء في وحدات شبه عسكرية

[82] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 4 أكتوبر 2003

[83] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية،أكتوبر 2003

لقد عكس الرئيس البشير بصورة أ فضل طبيعة العلاقة بين الحكومة ووكلائها العديدين، بمن فيهم الجنجويد وفي تعليق له نشرب صورة واسعة مخاطبا مواطني كلبس ،التي فشل المتمردون في تدميرها في ديسمبر 2003 قال بتحدي : "إن أولويتنا منذ الآن فصاعدا هي تصفية التمرد وكل عنصر خارج علي القانون هو هدف لنا .... وسنستخدم الجيش والبوليس والمجاهدين والفرسان راكبي الخيول للقضاء علي التمرد"[84]

يتعارض هذا التصريح بحدة مع الغموض الذي تتسم به في الغالب إفادات المسئولين وأجهزة الإعلام التي تديرها الدولة عن الجنجويد. تنكر إفادات عديدة وبشدة أي علاقة للحكومة بالجنجويد ولكن حيث يواجه المسئولين في ولايات دارفور الثلاثة تبعات تورط الجنجويد في القتال اعترف هؤلاء المسئولون أحياناً بأن الحكومة خلقت في حقيقة الأمر الجنجويد مضيفين بأنه من المهم إخضاعهم لسيطرة محكمة وكمثال علي ذلك ذكر معتمد زالجني بجنوب دارفور لصحيفة خرطومية يومية في نوفمبر:

> " سلحت الحكومة هذه المجموعة لتحارب التمرد ولكن المجموعة اختارت أن تنفذ أجندتها القبلية الخاصة بمهاجمة مناطق الفور القبلية... إنهم يحرمون الناس من دفن موتاهم ...تتلقى رئاسة الولاية بصورة دائمة تقارير عن غزوات وقنص من قبل المسلحين للناجين في القرى والأدغال المحيطة"[85]

تتحدث أجهزة الأعلام التي تديرها الدولة ومعظم المسئولين بصورة روتينية عن أفعال الجنجويد بوصفها أعمال "عصابات نهب مسلح" أو "عناصر منفلتة" وتنسبها أحياناً حطي لجيش تحرير السودان أو حركة العدل والمساواة. فعلى سبيل المثال ذكر الناطق باسم الفوات المسلحة في إفادة له في 27 ديسمبر 2003 بأن حملة قام بها جيش تحرير السودان على مواقع الحكومة بمساندة "قوات الجنجويد التي تدعم التمرد.[86]" ولكن عندما أصبح أثر حملات الجنجويد معروفاً وخضعت استراتيجيات الحكومة لإخماد التمرد للتمحيص من قبل المجتمع الدولي بصورة متزايدة، ظهر خط سياسي يؤكد رسمياً على إنكار أي رابط للحكومة مع الجنجويد وعزمها على إخضاعهم للسيطرة.

اتهم تصريح لسفارة السودان بواشنطون في 21يناير 2004 المتمردين بتبني استراتيجية مهاجمة"المراكز المدنية لخلق كارثة إنسانية بغرض لفت اهتمام واعتراف المجتمع الدولي" وأضاف التصريح "ولسوء الحظ فإن هذه التكتيكات تذكى من لهيب الحرب الإثنية في كامل إقليم دارفور وتشعل فتيل الانتقام والانتهاكات التي ترتكبها حالياً مجموعة أخرى من الخارجين على القانون تدعى الجنجويد التي نددت بها الحكومة وتسعى حالياً بجد لتجريدها من السلاح[87]" .

دعي وزير الدفاع في مؤتمر صحفي في 28 يناير2004 أجهزة الأعلام للتفريق بين "المتمردين"، "الجنجويد"، "قوات الدفاع الشعبي" و"المليشيات القبلية" مثال "مليشيات" قبيلة الفور" والنهابين" من قبيلة الزغاوة وقال أن كل هذه المجموعات هي عصابات من المجرمين. وأضاف بأن قوات الدفاع الشعبي تتكون من متطوعين يعاونون القوات المسلحة ولكن الجنجويد "عصابات من قطاع الطرق" ليس للحكومة أي علاقة بهم البتة[88].

إقتفاءا للخط السياسي الجديد وصف حاكم ولاية جنوب دارفور في مقابلة أجريت معه في يناير 2004 هيكلية المجموعات المسلحة بما يبدو في توافق مع ما يعرف عن الجنجويد والخطوات التي اتخذتها الولاية لإخضاع تلك المجموعة للسيطرة. ميز الوالي بين قوتين مسئولتين عن التدهور الأمني:"المتمردون" و "عصابات قطاع الطرق". ولمخاطبة المشكلة الأخيرة قال بأن الولاية شكلت لجنة من ثلاثة محافظين سافروا إلي مخابئ "قطاع الطرق" واكتشفت اللجنة بأنهم حسنو التنظيم ولهم "هيكلية قيادة مرتبة هرمياً" و قسم "قطاع الطرق" المناطق الملائمة للسرقة وخصصوا لكل قائد منطقة يمارس فيها النهب.

---

[84] "الرئيس السوداني يقول أن الحرب علي الخارجين عن القانون أولوية الحكومة" اسوشيتد برس، 31 ديسمبر 2003

[85] "معتمد زالنجي يحث الحكومة المركزية لتساعد"، بالعربية، أخبار اليوم، 9نوفمبر 2003. أنظر أيضا ""قتل 88 ونزوح 60 ألفا واختطاف 3 مسئولين في دارفور، بالعربية، البيان، 10 نوفمبر 2003

[86] صحيفة الدعوة، 27 ديسمبر 2003

[87] "دارفور انتشار النزاع المسلح في أفريقيا"، نشرة صحفية، سفارة جمهورية السودان، واشنطن دي سي علي الموقع www.sudan.net

[88] "وزير الدفاع يجتمع بالإعلام..."، بالعربية، الدعوة، 29 ديسمبر 2003

"استطاعت اللجنة أن تقنع العديد من أفراد هذه الجماعات المسلحة بالتوبة والعودة لحيواتهم الطبيعية ووعدتهم بأن الدولة ستوفر لهم كل احتياجاتهم. نتيجة لذلك تاب 450 من أولئك القادة وبتنا مع مشكلة التهم الجنائية التي ظلت مؤجلة في مواجهتهم". رفعت الولاية الأمر إلى وزير العدل بالخرطوم والذي وافق على إسقاط بعض الإجراءات ولكن هناك أخرى تجيء تحت صلاحية رئيس الجمهورية ولكن لا يمكن إسقاطها. وعد الوزير برفع الأمر لرئاسة الجمهورية[89].

بغض النظر عن الإنكار والغموض المتعمدين، تصور شهادات الضحايا بثبات تنسيقاً وثيقاً في الغزوات بين قوات الأمن الحكومية بما في ذلك الجيش والجنجويد خلال الهجمات علي قراها، وفي حادثة وقعت مؤخراً أبلغت مجموعة عمل الأمم المتحدة بدار فور عن هجوم "حسن التنظيم" على مدينة طويلة بولاية شمال دارفور في 27 فبراير 2004 قتل خلالها الجنجويد والجيش على الأقل 67 شخصاً، اختطفوا 16 من طالبات المدارس واغتصبوا 93 فتاة أخرى من بينهن 6 اغتصبن أمام أعين عائلاتهن[90]. وفقاً للتقارير فقد وسم الجنجويد من قاموا باغتصابهن على أيديهن حتى يتركوا على أجسادهن علامة لا تزول وينبذن بالتالي من المجتمع. أفرغ الهجوم المدينة من ساكنيها إذ اختبأ الآلاف بالدغل والتمس خمسة آلاف شخص على الأقل النجاة في عاصمة الولاية القريبة، الفاشر. حدث فرار مماثل جسيم في أعقاب هجوم للمليشيا في 21 مارس علي بلدة كورما في شمال دارفور. أخبر شاهد عيان مراسلا "قتل الجنجويد 49 شخصا ممن اتهمهم الجنجويد بالعمل مع المتمردين... وأحرقوا منطقتين سكنيتين تقطنهما بصورة أساسية قبائل أفريقية وأحرقوا أيضاً 4 من القرى المحيطة[91]".

شرح واحد ممن زاروا الإقليم مؤخراً لمجموعة الأزمات الدولية نمطاً من هجمات الجنجويد على القرى يسنده قصف حكومي وتعقبه في الغالب فرق حكومية نظامية:

> "يبنى أساس منازل قرى الفور من الحجر أو الأسمنت والأسقف من سيقان الذرة. يأتي الجنجويد ويحرقوا الأسقف عندها يقصف الجيش القرى مدمراً معظم الأساس الحجري. كانت تلك محاولات لتجفيف القاعدة السكانية المؤيدة للمتمردين وتنظيف المنطقة من السكان. وكل قرية رأيتها على مدى 150 كلم من الحدود التشادية كانت محروقة كلياً أو جزئياً[92]".

تساند تقارير الوكالات العالمية هذه الخلاصة. كانت المقابلات التي أوردها تقرير لمنظمة العفو الدولية مؤخراً مع الناجين من هجمات الجنجويد صاعقة. ذكر أحد المدنيين أن الجنجويد خاطبوه قائلين: "أنتم أعداء للنظام، يجب أن نسحقكم. بما أنكم سود فأنتم كالعبيد. عندها سيصبح إقليم دارفور بكامله في أيدينا. الحكومة إلى جانبنا. طائراتها معنا تقدم لنا الذخيرة والغذاء[93]". أجرت منظمة العفو العديد من المقابلات التي تصور عمليات مشتركة بين الجنود والجنجويد وخلصت إلى: "هذه (الإفادات)... تشير إلى استراتيجية عسكرية من جانب الجنجويد بسند من جيش الحكومة لتهجر إجباريا السكان المستقرين في دارفور[94]".

وجهت مزاعم بصورة ثابتة بواسطة مراقبين عالميين وسودانيين في اجتماعات مع مجموعة الأزمات الدولية إلى أعضاء بعينهم في الحكومة بالتورط المباشر، المساندة والتنسيق مع الجنجويد بالرغم من أنه لا يوجد إلا القليل من الأدلة القاطعة التي تربط أولئك الأفراد بتلك المجموعة.[95]

---

[89] أنظر "والي جنوب دارفور: تتأثر ثلاثة محافظات فقط بالتمرد"؛ المواطنون مجمعون غلي إدانة الخارجين علي القانون"، بالعربية الرأي العام، 26 يناير 2004

[90] أنظر "أزمة دارفور، السودان: تقرير مجموعة عمل الأمم المتحدة حول الموقف في دارفور، مكتب منق الأمم المتحدة المقيم علي http:/www.reliefweb.int/w/rwb.nsf/480fa8736b88bbc3c12564f6004c8ad5/632f6fcc7fbbfe985256e4d707eb0?0penDocunent أيضا:"السودان: تقارير عن عنف أكثر في دارفور" ايرين، 5مارس 2004، تفاصيل حادث الاغتصاب من إتحاد طلاب دارفوربالجامعات، "تصريح للشعب السوداني حول الاستيلاء علي منطقة طويلة وما جاورها من قبل قوات الحكومة ومليشيات الجنجويد"، مراسلات مجموعة الأزمات الدولية الالكترونية

[91] "السكان يهربون من هجوم للمليشيا علي بلدة بغرب السودان"، رويترز، 21 مارس 2004

[92] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، نيروبي، 27 يناير 2004

[93] منظمة العفو الدولية، "السودان:دارفور:كثيرون قتلوا دونما سبب"، 3 فبراير 2004

[94] نفس المصدر

[95] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، أكتوبر 2003-يناير 2004

حاول مناصرو دارفور بإلحاح إثارة قضية مسئولية الحكومة القانونية عن أعمال الجنجويد فعلى سبيل المثال سلمت لجنة من محاميي دارفور مذكرة إلى وزير العدل في17 أغسطس 2003 مطالبة بتحقيق شامل في الجرائم ضد الإنسانية التي يزعم بأن الجنجويد قد ارتكبوها في مدينة كتم في وقت سابق من ذلك الشهر في أعقاب احتلال وجيز للمدينة من قبل جيش تحرير السودان، سيطرالجنجويد على المدينة لثلاث أيام قاموا خلالها، كما ذكر، بنهب السوق وحرقهم له ولمساكن زعماء القبائل الأفريقية التقليدية وقتلوا من وجدوهم منهم وعرضوا أفراد أسرهم لمعاملة قاسية ومحطة للكرامة[96]. وصفت المذكرة الجنجويد بأنهم "قوة سلحتها ودربتها الحكومة" واتهمت المذكرة بعض الدار فوريين ممن يشغلون مناصب تنفيذية ومسئولين حزبيين آخرين بأنهم وراء تلك الأعمال بحكم سيطرتهم على الجنجويد مطالبة بأن يمثلوا لتحقيق قضائي[97].

قدمت مجموعة من محاميي دارفور مقيمة في لندن في 20 يناير 2004 قائمة اتهامات ضد أعضاء رفيعين في إدارة الخرطوم لما سمي بدورهم القيادي في نمط الجرائم ضد الإنسانية في دارفور التي ارتكبتها قوات الحكومة وقوات تحارب نيابة عنها بمن فيها الجنجويد معللة بأن السودان على الأثر لا يوجد فيه حكم للقانون مؤكدة أن عبء المحاكمة يقع على المجتمع الدولي[98].

ج- المتمردون

ظهر الجيل الأخير من متمردي دارفور في فبراير 2003 كرد فعل لفشل الحكومة والقيادات التقليدية في مخاطبة مشاكل الإقليم. كما وثق سابقاً في تقارير مجموعة الأزمات الدولية قدم جيش تحرير السودان خطة سياسية تشابه إلى حد مذهل خطة الجيش الشعبي لتحرير السودان تندد بالتهميش السياسي والاقتصادي والتخلف التنموي وتطالب بفصل الدين عن الدولة. ظهرت بعد ذلك بوقت قصير حركة العدل والمساواة برسالة سياسية مماثلة ولكن بخلفية يشوبها الإبهام حول الدين وتمتزج بشائعات عن روابط مع الترابي والدوائر الإسلامية.

إستمد جيش تحرير السودان مجنديه الأوائل من مليشيات الفور للدفاع عن النفس التي ظهرت خلال صراع 87 – 1989 [99]. تزامن ظهور مجموعة مكونة بدرجة كبيرة من محاربي الفور والمساليت في 2001 في جنوب وغرب دارفور مع قرار رجال الزغاوة الأصغر سناً بالتمرد على الحكومة. لم يكن متمردو الزغاوة سعيدين بعجز الحكومة إنفاذ شروط اتفاقية سلام قبلية تطالب الرعاة من الأصول العربية بدفع دية عن مقتل عشرات الزغاوة ومن بينهم زعماء قبيلة بارزين.

خرج جيش تحرير السودان من هذا التعاون المتزايد بين مجموعات الفور،المساليت والزغاوة الشئ الذي يفسر التكوين الجغرافي والإثني للتمرد إذ نجد مجموعة من جنوب دارفور يغلب عليها الفور والمساليت وتتركز في منطقة جبل مرة الواقعة في ولايتي جنوب وغرب دارفور بينما تتمركز جل القوات التي يسودها الزغاوة والميدوب في شمال دارفور. ويضم جيش تحرير السودان أيضاً محاربين من قبائل دارفور المختلفة وفقاً لمصادر سافرت إلى مواقع ذلك الجيش.
يغلب في أوساط مؤسسي جيش تحرير السودان خريجون شباب وطائفة ممن تركوا المدارس. يستمر المجندون الجدد من بين هذه القواعد في الهجرة من العاصمة والمراكز الحضرية الأخرى إلى مناطق التمرد. عمل الكثيرون من هذه الكوادر بمهن هامشية وتجارة زهيدة في الأسواق المحلية في الخرطوم والمراكز الحضرية الأخرى في وسط وغرب

[96] مراسلات مجموعة الأزمات الدولية الالكترونية، أغسطس 2003

[97] "الحزب الحاكم ينفي تسليح الحكومة لقبائل معينة في دارفور، مذكرة المحامين إلي وزير العدل"، بالعربية، الأيام، 18 أغسطس 2003

[98] وعدت مجموعة المحامين بتقديم دليل علي أن الخرطوم تستخف ببنود معاهدة جنيف حول التعذيب، الإبادة الجماعية والتحريض عليها وقالت بأن هدفها اتخاذ إجراءات جنائية إما أمام المحكمة الجنائية الدولية أو محاكم وطنية في بلدان بعينها من أعضاء الإتحاد الأوروبي. يضم المتهمون: الرئيس البشير ونائبه طه، مستشار الرئيس لشئون الحكم الفيدرالي ومدير الأمن السابق نافع علي نافع، وزراء الطاقة، الدفاع وشئون الرئاسة وهم علي التوالي عوض الجاز، بكري حسن صالح وعبدالله صافي النور وبعض المسئولين الكبار الحاج عطا المنان وأحمد محمد هرون. أنظر "مؤتمر صحفي ناجح لمحاميي دارفور"، 27ينلير 2004بالعربية، تقرير إخباري علي الموقع: www.sudaneseonline.com/anews/jan 21-66584.html .

[99] تمكنت مليشيات الفور من أن تعد كمائن للأطراف الغازية وتقوم بالهجوم علي معسكرات الرعاة. قبلت مليشيات الفور أن تضع سلاحها وفقا لبنود اتفاقية صلح 1989 القبلية. بالرغم من تلك الاتفاقية ظلت الهجمات تستهدفهم دون توقف فظهرت مليشيات الفور ثانية لتسهم في الصراع بين المجموعات والذي لم يكن كثيفا حتي اندلاع التمرد الحالي

السودان. وتأثرت أفكارهم السياسية إلى حد كبير بالأحزاب السودانية ومن بينها فصيلي الجبهة الإسلامية المتصارعين والشيوعيين. معروف أيضاً أن جيلاً ناشئاً من أعضاء الأحزاب التقليدية الأمة والاتحادي الديموقراطي من الدارفوريين قد ثأروا بالتمرد وراق لهم.

لم يفطن المحللون ولا الحكومة إلى الجيل الذي تنتمي إليه المجموعة الأساسية في حركة التمرد. استمرت الحكومة في تحريك قادة القبائل التقليديين في بحثها عن طرق تستخدمها لتضعف من التمرد ولكن يبدو أن المتمردين الشباب ليس لديهم ثقة في تلك الزعامات فقاموا في أحايين باختطافهم، أو مهاجمتهم أو طردهم من مناطق سيطرتهم وهم يعتبرون أن الحكومات المتعاقبة قد استخدمت تلك الزعامات لضمان استمرار سيادة نخبة الشمال والوسط والإبقاء على تهميش دارفور وغيرها من الأقاليم الطرفية.

تكمن قوة جيش تحرير السودان الأساسية في مزاوجته بين مظالم ومطالب المجموعات المتنوعة التي انضمت إليه وفي نيله ثقة السكان المدنيين. وبالرغم من ذلك سريعاً ما بدأت الفجوات تظهر بين الزغاوة من جهة وفروع الحركة الشابة من الفور والمساليت من الجهة الأخرى. أقام المتمردون نمطاً تمثل في مهاجمة الأهداف الأمنية الحكومية والمستخدمين الحكوميين ولكن التقارير الحديثة تشير إلى نهب المدنيين واختطافهم ومهاجمتهم مما يشير إلى تدهور محتمل في الإنضباط[100].

إن السرعة التي تلاحقت بها الأحداث خلال العام المنصرم قد تركت سياسات التمرد السياسية تلهث وراء تطورهم العسكري. فهم يفتقدون ببساطة إلى الموارد والخبرة والوقت ليشرحوا قضيتهم للسكان. ينتقد جيش تحرير السودان لأن المتحدثين باسمه لا يعكسون تعدد الجيش الإثني الشئ الذي ساعد بدوره الحكومة في دق إسفين بين القواعد الأثنية الأعرض للتمرد.

أظهرت الانتصارات المفاجئة لجيش تحرير السودان في الأشهر الأولى جديته للعالم وفي غمرة لهفته للمواكبة سرعان ما ظهر سياسيو دارفور في المنفى كلسان حال للمتمردين الجدد وهم يفكرون في أن ينالوا بعضاً من فضل النجاح. أصبح حرير شريف من التحالف السوداني الفدرالي الديمقراطي ممثلاً لجيش التحرير في أوروبا وظهر بعد ذلك بوقت قصير د. خليل إبراهيم الإسلاموي المحنك وأحد الزملاء السابقين للترابي رئيساً لحركة العدل والمساواة.

قوبلت مزاعم د. خليل التي تقول بأن الهجوم على الفاشر في ابريل 2003 كانت بمساهمة مشتركة بين حركة العدل والمساواة وجش تحرير السودان، في البدء، بسخرية من قبل قواد جيش تحرير السودان. وبالرغم من ذلك فإن حركة العدل والمساواة أكدت نفسها كحركة مستقلة لها أجندتها الخاصة. اكتسبت الحركة التي تقوم أساسا على الزغاوة الكثير من الزخم بعد أن وقع جيش تحرير السودان والحكومة اتفاقا لوقف إطلاق النار في أيشي في سبتمبر 2003 وبمواصلة حركة العدل والمساواة لحربها على الجنجويد والحكومة انضم عدد متزايد من مقاتلي جيش تحرير السودان من الذين لم يرضهم ذلك الاتفاق وبخاصة مع استمرار الجنجويد في الهجوم على المدنيين إلى حركة العدل والمساواة. عزز إنقاذ الحركة للعاملين الدوليين في العون الإنساني من موقفها[101].

فيما عدا تصريحات قليلة لد. خليل فإن الغموض يلف أهداف حركة العدل والمساواة السياسة. شرح د. خليل في مقابلة مبكرة مع مجموعة الأزمات الدولية بأن الحركة تقف من أجل سودان فدرالي موحد يقوم على العدل والمساواة وحماية حقوق الانسان[102]. وأضاف لاحقاً بأن حركة العدل والمساواة تسعى لتوزيع عادل للموارد الشيء الذي يتطلب إعادة لاقتسام السلطة في الخرطوم. صرح د. خليل في مطمح للوصول إلى اتفاقية مع هذه الحكومة بأن" التعايش معاً أمر ممكن" إذا أدخل الحكم المحلي وأعطى السكان فرصة المشاركة في السياسة والاقتصاد[103].

---

[100] منظمة العفو الدولية،"السودان:يجب علي المجتمع الدولي أن يعمل الآن لحماية المدنيين"، نشرة صحفية، 17 فبراير 2004
[101] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 27 يناير 2004
[102] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، ألمانيا، 3 مايو2003
[103] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، بروكسل،15 يناير2004

تبدو أهداف كل من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة متشابهة إلى حد كبير في وجه عدو مشترك وقد تعزز التعاون بينهما حتى أن المحادثات بينهما قد تناولت دمجاً محتملا. يشارك جيش تحرير السودان في الوساطة التشادية التي ترفضها حركة العدل والمساواة ويزعم الأول بأنه دنيوي وللثاني روابط مع دوائر إسلامية ومع الترابي غير أن هذه الخلافات قد تم تجاوزها في الوقت الراهن لتتبع السير نحو هدف مشترك. وبالرغم من تجاوز الخلافات بين حركة العدل والمساواة وفرع الزغاوة في جيش بحرير السودان إلا أنها تبدو في تزايد بين عناصر الزغاوة والفور والمساليت داخل جيش تحريرالسودان[104].

د- علاقات الجيش الشعبي لتحرير السودان بدارفور

تربط مصادر متعددة الجيش الشعبي لتحرير السودان ببداية تمرد جيش تحرير السودان وبمده بالسلاح وتزويده بالتدريب والاستراتيجية[105]. ويزعم بأنه درب ما يقارب 1500 دار فوري بالقرب من راجا في غرب بحر الغزال في مارس 2002[106] . انضمت فيما يبدو هذه المفرزة كلياً أو جزئياً إلى جيش تحرير السودان عقب تكوينها بفترة وجيزة. أخبر أن ناشطي دارفور في المنفى وقادة الجيش الشعبي لتحرير السودان قد ساعدوا في تحرير نسخة مبكرة من إعلان جيش تحرير السودان السياسي صدرت في 13 مارس 2003 بعد شهر من مولده ك"جبهة تحرير دارفور[107]." بالرغم من أن جل إمدادات المتمردين، فيما يبدو، تأتي عبر تشاد إلا أن الشائعات تصر على وجود رحلات جوية مفترضة للجيش الشعبي لتحرير السودان من نيروبي ويوغندا[108].

بما أن الجيش الشعبي كما يبدو يتحمل بعض المسئولية في بدء التمرد فقد يكون بمقدوره أن يساعد في حل أزمة دارفور. ظل الجيش الشعبي يساند في العلن قضية التمرد وقال بوضوح أنه لن يحارب ضد المتمردين بعد أن يوقع اتفاقية سلام مع الحكومة. يقترح بعض أعضاء الجيش الشعبي أن نماذج الحكم التي تم الاتفاق عليها بالنسبة لجبال النوبة وجنوبي النيل الأزرق يمكن تطبيقها في دارفور[109]. ولكن الحكومة تلوح بفكره حل أزمة دارفور بعد اتفاقية الايقاد وان عروض ألمساعدة التي يقدمها الجيش الشعبي في دارفور تنزل علي آذان صماء.

يريد البعض في الجيش الشعبي عمل طارئا في دارفور قال أحد قادته الكبار "يجب إن يصبح المجتمع الدولي أكثر مشاركه في دارفور" "يجب إن تحقق محكمة الجنايات الدولية في مزاعم جرائم الحرب.يحتاج هؤلاء الناس إلي العدالة حطي لو هددت هذه العدالة عملية الايقاد[110] .

4. عـمـلية أبـشـي

العلاقات الدارفورية التشادية

اكتسبت عملية الايقاد مصداقية وزخما فقط بعد أن قامت دول الايقاد وشركائها العالميين باستثمار معتبر علي صعيدي الإدارة السياسية والتمويل.وفي المقابل لاقي التوسط التشادي كثيرا من اللامبالاة حطي عندما تصاعد الصراع في دارفور.

تاريخيا مكن وجود العديد من القبائل علي جانبي الحدود سياسيو تشاد المنشقين والجماعات الإثنية المقهورة من العثور علي ملجأ في دارفور. فقد بدأ ثلاثة رؤساء متعاقبين بمن فيهم الرئيس المنصب الآن إدريس دبي محاولاتهم للاستيلاء علي السلطة بمليشيات أثنية تمركزت جزئيا في دارفور. علي ذات المسار مارس الزغاوة التشاديون ضغوطا ذات شأن

---

[104] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 27 يناير 2004
[105] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 2003-2004
[106] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية27 مايو 2003- لا يزال قواد آخرون من الجيش الشعبي لتحرير السودان ينقرون ذلك
[107] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 2003، إعلان جيش تحرير السودان السياسي 13 مارس 2003 متوفر علي الموقع
http:/www.sudan.net/news/press/press.shtml
[108] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، 2003-2004
[109] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، نيفاشا، 13 يناير 2004
[110] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، نيروبي، 30 يناير 2004

علي دبي لكي لا يعمل بتعهداته لمساعدة حملة الخرطوم لإخماد التمرد بالرغم من أن الحكومة السودانية ساعدته في الوصول إلي منصبه ولها تأثيرها الكبير علي جهازه الأمني[111].

حارب العديد من قادة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في تشاد مع أقربائهم الإثنيين ورجعوا للسودان للدفاع عن شعوبهم ضد ما رأوا بأنها هجمات تستهدف بعض المجموعات علي أساس إثني وبرغم الهامش الضئيل المتاح لدبي فيما يتعلق بقدرته على المناورة في وجه الضغوط التي تمارس عليه من الخرطوم والمتمردين لنيل سنده فلا يزال يتمتع ببعض الاحترام من الجانبين. وبالرغم من هذا فقد بدأ دبي متعثراً محتاراً في الجولات الأولى لعملية أيشي. استمر رسمياً في تقديم الدعم للخرطوم ولكن الزغاوة من حوله بما في ذلك الزغاوة داخل الحرس الجمهوري كانوا يمدون المتمردين بالسلاح من خلال الجيش التشادي[112].

ب- اتفاقية وقف إطلاق النار

عقد الرئيس دبي مستخدماً صلاته الشخصية مع زعماء الزغاوة المنضويين تحت لواء جيش تحرير السودان اجتماعاً بين حكومة الخرطوم والمجموعة المتمردة في مدينة أيشي على الحدود التشادية في أواخر أغسطس 2003. قاد هذا الاجتماع إلى عقد اتفاقية لوقف إطلاق النار في 3 سبتمبر التي افترضت 45 يوماً من وقف العدائيات. رفضت حركة العدل والمساواة المحادثات لأنها اعتبرت الوسيط التشادي متحيزاً للخرطوم. ألزمت الاتفاقية الأطراف بوقف إطلاق النار بدءاً من 6 سبتمبر،السيطرة على المجموعات المسلحة غير النظامية في مسارح العمليات ؛ إطلاق سراح أسرى الحرب والموقوفين؛ تجميع قوات جيش تحرير السودان و"الانسحاب"المتزامن "للمجموعات المسلحة" مع إقامة لجنة ثلاثية(الخرطوم،تشاد وجيش تحرير السودان) لمراقبة التنفيذ[113].

أعطت الاتفاقية تنازلاً وحيداً لمطالب التمرد السياسية، جاء في الاتفاق المبهم في المادة الخامسة بضرورة التزام الطرفين "بإرساء دعائم السلام الدائم والشامل في المنطقة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". كانت الترتيبات الأمنية التي تقول بتجميع قوات جيش التحرير وتجريد المتمردين من السلاح مقابل انسحاب المجموعات المسلحة غير النظامية تحابي الخرطوم الشئ الذي دفع مسئول سابق لنعت الصفقة بأنها " معاهدة استسلام[114]".

تعتبر المادة السابعة حول الأمن الأكثر تفصيلاً ولكنها مبهمة بدرجة تكفي للتفسيرات المتعارضة."السيطرة على المجموعات المسلحة غير النظامية"التي قصد لها أن تغطي الجنجويد، اشترطت ذلك كالتزام مشترك برغم أن الحكومة فقط تمتلك روابط مع هذه المجموعات. لا تلزم الاتفاقية الحكومة بتجريد وكلائها من السلاح وفشلت أيضاً في أن تذكر الموقف الإنساني المأساوي على الأرض وفي إلزام الأطراف لتيسير وصول العون الإنساني وهو إسقاط يبدو أنه يدلل على عدم إحساس متبادل لمعاناة الضحايا المدنيين.

أخبرت مصادر قريبة من جيش تحرير السودان مجموعة الأزمات الدولية بأن الحركة قبلت شروط الاتفاق برغم عدم محاباتها الواضحة لهم من منطلق عدم خبرتهم السياسية وذكروا بأن الاعتراضات على المادة السابعة قد أسقطت بعد أن وعد الوسطاء باستلام أجندة المتمردين السياسية كملاحق واستمالة الخرطوم لمناقشتها في الجولات اللاحقة[115]. إن تدفق الأشخاص النازحين داخلياً إلى المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان وافتقار الأخير إلى الموارد لمواكبة الكارثة التي نتجت عن هجوم الجنجويد كانا أيضاً عنصراً في قرار الحركة بالبحث عن وقف لإطلاق النار.

---

[111] نفس المصدر

[112] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية،فبراير 2004

[113] لنص الاتفاقية بالعربية أنظر "نص اتفاقية وقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان في دارفور، الشرق الأوسط، 5 سبتمبر 2003. لترجمة غير رسمية أنظر الملحق 6 أدناه

[114] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، فبراير 2004

[115] مقابلات مجموعة الأزمات الدولية، نيروبي، 23 يناير 2003 توقع جيش تحرير السودان إيداع أجندته السياسية عند استئناف محادثات أيشي عقب انتهاء الهدنة في أواخر أكتوبر 2003. بالرغم من ذلك ولأسباب يتعين توضيحها يبدو أنه لم يجهز ملاحق الاتفاقية التي تحوي أجندته السياسية في الوقت المحدد لإيداعها لدي الوسيط التشادي. قدم جيش التحرير في معرض ملاحظاته الافتتاحية بعض مطالبه بصورة شروط مسبقة موضوعية للتحاور مع الحكومة كما وصف أدناه

في المقابل كان معسكر الحكومة جزلاً. أرضت الترتيبات الأمنية نظرته إلى الأزمة كمسألة أمن داخلي مفرغة من المحتوى السياسي ولا تسمح بحيز لتدخل خارجي يتعدى تقديم إمدادات الغوث للضحايا المدنيين. ذكر الطيب إبراهيم محمد خير المستشار الأمني للرئيس البشير والحاكم السابق لدار فور الذي يعتقد بأنه المسئول الأول عن سياسات الحكومة حول دارفور في مؤتمر صحفي في 7 سبتمبر أن أيشي "كانت اتفاقية سلام وليست وقفا لإطلاق نار" " وهي لا تحوي أي أهداف سياسية أو خلافات" و "أن من يحملون السلاح أنكروا أي علاقة بالسياسيين في المنفى الذين قاموا بالاستفادة منهم[116]".

واعيا بضعف موقفه وهزالة الاتفاق الذي تفاوض حوله، دعا جيش تحرير السودان المتعاطفين معه من مثقفي دارفور في الداخل والخارج للتشاور في "كورني" الواقعة تحت سيطرتهم. أملا في استخلاص الدروس من مفاوضات سبتمبر وفي استخدام خبرة المثقفين في ترقية أجندة الحركة السياسية للجولات المقبلة من عملية التفاوض[117]". أعاقت الحكومة بشراسة ذلك الاجتماع وطردت تشاد، امتثالا لالتماس من الخرطوم، العديد من قادة المنفى الذين وصلوا إلى انجمينا في طريقهم إلى كورني[118].
بالرغم من ذلك انعقد اجتماع جيش تحرير السودان في الفترة من 11 إلى 14 أكتوبر 2003 في قار سيلا إلى الجنوب من كورني بعد أن تغلب العديد من المدعوين من داخل وخارج السودان على العقبات اللوجستية والأمنية للوصول إلي المكان[119]. ضم الحضور كوادر المتمردين، ووفود القبائل و "الإدارة الأهلية" ومثقفين زوار. كان غرض الاجتماع وفقاً لبيانه الختامي "تحضير أجندة للمفاوضات مع نظام الخرطوم بنهاية الهدنة التي تم الاتفاق عليها خلال توسيط سيادة الرئيس إدريس دبي" صادق الاجتماع على حوار لتحقيق "حلول سياسية للقضايا الخلافية في السودان" وندد بنظام الخرطوم لعدم التزامه التام بنصوص الهدنة وبخاصة في مجالات إعادة نشر القوات، وحظر تقديم العون الإنساني، وهجمات الجنجويد المتكررة والقصف الجوي ضد القرى والمدنيين العزل[120]".

اتفق الاجتماع على قضايا ذات مدى سياسي عريض ومما يستحق الذكر أن جيش تحرير السودان "التمس من أهل المناطق المهمشة الانضمام إلى ومساندة جيش تحرير السودان في جهوده لبناء سودان جديد يقوم على العدل، الديمقراطية والمساواة".ولمخاطبة الطبيعةالإثنية المتنامية للصراع دعت أهل دارفور "العرب وغير العرب للعيش سوياً في سلام والعمل من أجل مصالحهم المشتركة والتقدم الاجتماعي" وعبر عن اهتمامه بالحوار مع القوى السياسية السودانية حتى يتم الوصول إلى وفاق حول بناء سودان يقوم على العدل، الشفافية، الحكم الراشد، احترام حقوق الإنسان، التعددية والجمعية في السودان" وأخيراً دعا المؤتمر لإشراك "الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية كمراقبين لعملية التفاوض[121]".

يعكس المفهوم السياسي الذي ظهر نفوذ الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحديدا ايدولوجيته حول السودان الجديد. من المحتمل أن تحمل هذه الايدولوجيةالخرطوم على أن تكون أكثر مقاومة للتورط في محادثات سياسية مع تمرد دارفور إذ أنها ترغب في تجنب أن تمتد إلى ذلك الإقليم المساومات التي قدمتها تحت الضغوط لغريمها الرئيسي في مفاوضات الإيقاد.

قال اللواء عبد الكريم عبد الله القائد ألاستخباراتي الرفيع ورئيس الوفد الحكومي لمتابعة اجتماع ديسمبر 2003 مع جيش تحرير السودان تحت الوساطة التشادية(انظر أدناه) للصحف "أحبطت الحكومة الاجتماع الاستشاري الأول الذي

---

[116] مستشار الرئيس للسلام: الاتفاق مع جيش تحرير السودان وليس اتفاقا لوقف إطلاق نار"، باللغة العربية، تم الإطلاع عليه في 9 سبتمبر في موقع مركز السودان للإعلام الذي تسيطر عليه الحكومة، www. Smcsudan.net
[117] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، نوفمبر/ديسمبر 2003
[118] "السلطات السودانية تمنع الدكتور حرير و 35 آخرين من دخول تشاد أثناء المفاوضات"، باللغة العربية، صحيفة أخبار اليوم اليومية، 8 نوفمبر 2003. أكد الدكتور حرير نائب رئيس التحالف الفدرالي ونائب الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي ذلك لمجموعة الأزمات الدولية في مقابلة أجرتها معه في نيروبي في 23 أكتوبر 2003
[119] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، ديسمبر 2003
[120] "البيان الختامي لمؤتمر قارسيليا الاستشاري المعني بتحضير جدول أعمال المفاوضات مع حكومة الخرطوم"، 11 أكتوبر 2003، ترجمة غير رسمية موجودة بملفات مجموعة الأزمات الدولية.
[121] نفس المصدر

خطط له المتمردون ولكنهم عقدوه في مكان آخر" وقارن الوثيقة الختامية ب "منشور لقيام دولة[122]". ستحاول الخرطوم الاستمرار في تجنب مثل هذه المواضيع وإبقاء المحادثات مع جيش تحرير السودان مركزة في نطاق ضيق يقتصر على تنفيذ الرتيبات الأمنية في اتفاقية سبتمبر 2003 وتحديداً وقف إطلاق النار، تجميع قوى التمرد وتجريدها من السلاح.

ج- متابعة التفاوض

اجتمع ممثلو الحكومة مع وفد من جيش التحريري أيشي لمواصلة المحادثات في الفترة من 26 أكتوبر إلي 4 نوفمبر 2-3 بحضور الوسيط التشادي ولكنها سرعان ما توقفت بتبادل الطرفين الاتهامات بخرق وقف إطلاق النار. ربط المتمردون مشاركتهم الموضوعية بتبني برتوكولات لحماية المدنيين يتم رصدها دوليا والوصول غير المعاق لإمدادات الإغاثة والعاملين إلي المناطق التي يسيطرون عليها؛ وتجريد الجنجويد من السلاح؛ وحضور مراقبين دوليين للمفاوضات. مع إصرار جيش التحرير على استعادة النقاط التي فقدها في سبتمبر وعدم رغبة الحكومة في تدويل عملية أيشي، كان جل ما يمكن القيام به هو تجديد وقف إطلاق النار لشهر آخر والتعبير عن المزيد من الثقة باللجنة الثلاثية[123].

أكدت النتائج المتواضعة أن للطرفين تفسيرات مختلفة بشأن الملاحق التي اشترطت المادة السابعة لاتفاقية سبتمبر وضعها والاتفاق عليها لضبط التنفيذ. توقعت الحكومة أن يقوم جيش التحرير بتجميع قواته بمواقع محددة في غضون خمسة عشر يوما من توقيع تلك الوثيقة وأن يقوم بتجريدها من السلاح بنهاية فترة الخمسة وأربعين يوما التي حددت لوقف إطلاق النار. رفض جيش التحرير ذلك وأصر علي أن تستجيب الحكومة أولا لمطالبه السياسة وأن تجرد الجنجويد من سلاحهم. نسبة لأن جيش التحرير لم يقدم اقتراحا رسميا بهذه المطالب فقد اتفق الطرفان في تصريحاهما المشترك الصادر في 4 نوفمبر علي تحميل جيش التحرير مسئولية هذا التأخير وإمهاله فرصة شهر آخر للإتيان بملاحق المادة السابعة.

يبدو أن الوسيط التشادي أقترح للتغلب علي الوثائق الغائبة، "مشروعا لاتفاقية نهائية حول الملاحق بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان " في محادثات أكتوبر/نوفمبر وعرض ما أعتبره جيش التحرير امتيازا لا يؤبه لها:عفو عام عن من يتم تسريحهم من المقاتلين والتزام الحكومة باستيعابهم في الجيش أو الخدمة العامة في مقابل التزام جيش التحرير بتجميع قواته وتجريدها من السلاح. كان مقترح الوسيط سيطلب من الحكومة صراحة أن تجرد"القوات غير النظامية التي تعرف بالجنجويد وكل الزمر الأخرى التي ترتكب جرائم ضد المدنيين العزل من السلاح" وأن تعمل على استتباب الأمن في الإقليم وأعترف بأجندة جيش التحرير السياسية بعبارات فضفاضة تدعو فيها الحكومة إلى إعداد "برنامج عاجل لإعادة التأهيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدار فور". ظل مقترح الوسيط عاما في مطالبته الأطراف بتأمين الوصول غير المعاق لمنظمات الإغاثة الوطنية والعالمية[124]. نبه مكتب الأمم المتحدة بالخرطوم إلى انعدام نص حول الوصول الإنساني في اتفاقية سبتمبر كما أخذ زمام المبادرة واقترح على الأطراف استخدام صياغة لغوية محددة لكتابة النص عند بداية محادثات أكتوبر\نوفمبر.

لم يقبل الطرفان مقترح الوسيط واتفقا على مجرد السماح بالوصول الإنساني"تحت توجيه مفوضية العون الإنساني السودانية وبعلم اللجنة الثلاثية[125]". حتى هذا الوصول المشروط لم يعد ذا معنى لاحقا نسبة للقيود الحكومية على أذونات السفر وتدهور الأحوال الأمنية ميدانيا. عند كتابة هذا التقرير يظل الوصول الإنساني داخل دارفور لمئات الآلاف من النازحين بسبب القتال غير موجود تقريبا.

---

[122] "الخرطوم تهم مقاتلي دارفور باستهداف المدن الكبيرة في الغرب بغية الاستيلاء عليها"، باللغة العربية جريدة الشرق الأوسط، 19 ديسمبر 2003

[123] أنظر "نص البيان المشترك وفدا الحكومة وحركة تحرير السودان" الذي نشر باللغة العربية في صحيفة أخبار اليوم اليومية (الخرطوم)، 6 نوفمبر 2003. هناك ترجمة غير رسمية في الملحق (ج) أدناه

[124] أنظر فيما يتعلق بالنص الأصلي (باللغة العربية) "نص مشروع الوسيط التشادي لاتفاق نهائي" الذي نشرته الصحيفة اليومية "أخبار اليوم (الخرطوم)، 8 نوفمبر 2003، هناك ترجمة باللغة الإنجليزية غير رسمية في الملحق (د) أدناه

[125] المادة الخامسة

د-انهيار محادثات انجمينا

انهارت الجولة الثالثة من المحادثات في 16 ديسمبر بعد أقل من يوم من بدئها. ذكر وزير داخلية تشاد للصحافة "توقفت المفاوضات لأن التمرد طرح شروطا غير مقبولة. علقت المفاوضات؛ لقد فشلت الأمور[126]".

في الحقيقة لم تبدأ المحادثات مطلقا ولم تجتمع الأطراف البتة. أخبر ميني آركو ميناوي الأمين العام لجيش التحرير ألصحافه أن وفد التمرد أجتمع مع الرئيس دبي ومعاونيه وبعد أن تم إبلاغه بمواقف المتمردين طلب منهم العودة إلى ديارهم لان الطريق كان مسدودا أمام المفاوضات. ألمح ميناوي بأن الوسيط قد سرب موقف جيش التحرير الافتتاحي الذي يشمل مطالبهم بمحادثات مباشرة مع الحكومة ومراقبين دوليين لعملية التفاوض ولأي اتفاقيات وأن الحكومة قررت بأن تنهار المحادثات قبل أن يتم اقتراح هذه المطالب وتساءل:" لم تبدأ المحادثات- لم نلتق مطلقا مع أي أحد من الطرف الآخر. كيف لها (أي المحادثات) أن تصل إلي طريق مسدود وهي لم تبدأ أصلا." خلاصه قوله أن الوساطة التشادية مالت نحو الخرطوم بسبب الروابط الوثيقة بين الحكومتين[127].

كانت توقعات الحكومتين السودانية والتشادية كبيرة لذلك الاجتماع. وفقاً للتقارير الصحفية سافر الرئيس دبي قبل يومين من الاجتماع إلي الخرطوم للتشاور مع الرئيس البشير حول "أفضل السبل للتغلب علي العقبات المعلقة[128]". نقل الرئيس دبي المحادثات من أيشي إلي انجمينا حتى يستطيع الاشتراك فيها بصورة أكثر مباشرة. كانت الآمال عالية بأن الجولة الثالثة ستقنن وقف إطلاق النار وتضع الأسس لاتفاقية سلام نهائي. إن أقل ما يقال عن ناتجها إنه كان مخيبا للآمال.

حملت تشاد أحد طرفي التفاوض مسؤولية انهيار المفاوضات مما عرّض مصداقيتها للخطر. خدم هذا الاتهام الخرطوم التي كان عليها فقط كي تعود للقتال أن تستشهد بقول الوسيط وهو ما فعله رئيس الخارجية السوداني:

> "تلقي الحكومة عبء انهيار محادثات انجمينا علي الخارجين علي القانون. برغم الجهود المقدرة كثيراً التي بذلها سيادة الرئيس إدريس دبي لتيسير حل، خرب الخارجون علي القانون فعالية المحادثات بإصرارهم علي شروط غير واقعية تربط المحادثات بمفاوضات السلام القائمة في كينيا بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان . والتصريح الصادر عن الحكومة التشادية إثر انهيار المحادثات دليل قاطع علي مسئولية الخارجين علي القانون عن فشل المحادثات.[129]"

استخدمت الحكومة أيضاً التكوين الإثني غير المتوازن لوفد جيش التحرير لكي تقدح في شرعيته فوفقا لأحد المصادر كان أغلب أعضاء وفد التمرد إلي انجمينا من الزغاوة.

5-المجتمع الدولي

أ-تطورات ردود الأفعال

كانت ردود الفعل العالمية للأزمة غير كافية. أعطيت محادثات سلام الإيقاد أولوية علي حساب تحميل الحكومة مسؤولية أفعالها في دارفور الشيء الذي سمح لها بالتصعيد العسكري دون خوف من العواقب.

1-الأمم المتحدة

أصبح من الصعب تجاهل الأزمة في دارفور بعد أن أطلقت الحكومة موجة جديدة من النزوح ألقسري نتيجة للهجوم الذي شنته قواتها في ديسمبر 2003. قال يان إيقلاند الوكيل العام للشئون الإنسانية في الخامس من ديسمبر أن الوضع الإنساني في دارفور الآن من أسوأ الأوضاع في العالم ودعي إلي تحسين الوصول إلي ضحايا الحرب، واحترام القانون

---

[126] "توقف محادثات السلام بين حكومة السودان والمتمردين في تشاد"، اسيوشيتد برس، 16 ديسمبر 2003

[127] "مقاتلو دارفور ينكرون التفاوض مع الحكومة في انجمينا"، باللغة العربية، صحيفة الشرق الأوسط، 18 ديسمبر 2003

[128] أنظر علي سبيل المثال "استئناف محادثات السلام المتعلقة بدار فور في غضون يومين بعد نجاح جهود الرئيس التشادي، باللغة العربية، صحيفة الشرق الأوسط، 13 ديسمبر 2003

[129] "بيان صادر عن وزارة الخارجية بشأن الوضع الصحيح في دارفور"، 31 ديسمبر 2003، علي موقع http:/relifweb.int/w/rwb.nsf/3a81e21068ec1871c1256633003c16f/3918470c59ee0316c1256e1400501d7d?Open document

الإنساني الدولي، ودعم المانحين لمبادرة دارفور الكبرى المتمثلة في النداء الإنساني الرامي إلي توفير اثنين وعشرين مليون دولار أمريكي[130].

زار توم إريك فراسلين المبعوث الخاص للأمين العام للشئون الإنسانية في ولايات دارفور الثلاثة 7و8 ديسمبر. وعبر عن صدمته حيال الحالة المتدهورة التي تأثر بها عند ذلك الوقت مليون شخص . حدد فراسلين العقبة الأساسية في تعطيل الوصول اغلي ضحايا الحرب سواء على أسس أمنية أو لتقييدات حكومية.أجتمع فراسلين مع اللجنة الثلاثية وحث الأطراف على تجديد وقف إطلاق النار وتوسيعه ليشمل الجنجويد[131]. ساعدت زيارته في كسر الصمت العالمي واستمر يعمل بدأب من أجل وقف إنساني لإطلاق النار. أخبر المسئولين بأن من مسئولية الحكومة حماية المدنيين، وتشجيع الحوار بين القبائل، والالتزام بتنمية طويلة الأمد و ضرورة التصدي للأسباب الأساسية للصراع[132]. نقل الإعلام الذي تسيطر عليه الحكومة نصف رسالته فقط فنقلت صحيفة الأنباء الرسمية عنه قوله عن مهمته أنها "محض إنسانية ولا شأن لها بالسياسة[133]".

زار فراسلين تشاد في منتصف يناير 2004 ووصف أهداف زيارته بأنها " تجديد الجهود للحصول على وقف لإطلاق النار تحت إشراف دولي ومن ثم المساعدة في دعم العون الإنساني للاجئين[134]". أصبح وقف النار الإنساني أولوية لدبلوماسية الأمم المتحدة. تتمثل المشكلة فيما يتعلق بهذا المنحى في عدم ارتباطه بعملية سياسية وبالتالي عدم قدرته على الصمود علي المدى الطويل كما يعتمد على ترميم عملية أنشى وهي كما أوضحنا أعلاه، معيبة جوهريا.

واصل فراسلين خلال زيارته للخرطوم في فبراير 2004 حث الأطراف المعنية على إنجاز وقف إنساني لإطلاق النار وألح على الحكومة أن تقوم بتنفيذ جيد بناءا على تصريح مؤخر للرئيس البشير وعد فيه بتسهيل إيصال الإغاثة لضحايا الحرب[135]. وقد تمكنت الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني من استغلال ذلك التعهد الرئاسي في تحسين وجودهما العملياتي ميدانيا دافعين أكثر من أجل تحسين فرص الوصول للنازحين و توفير حماية أفضل للمدنيين والعاملين في الإغاثة ممن يحاولون مساعدة المدنيين.

صار لآليات الأمم المتحدة السياسية والمعنية بحقوق الإنسان صوت مسموع على أعلى مستوى. حفز الوضع الإنساني الذي أخذ يتدهور بسرعة والتقارير عن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان الأمين العام كي يطلب من الأطراف كافة في 9ديسمبر 2003 التخفيف من أثر الصراع على المدنيين، وفي إشارة إلى تزايد الوعي العالمي بعملية أبشي، وحث الأطراف على استغلال محادثات انجمينا للوصول إلي وقف شامل لإطلاق النار[136]. كرر تصريح عن مكتب نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان في 29 يناير 2004النداء الصادر لوقف إطلاق النار، وأهمية المساءلة عن الانتهاكات ضد المدنيين كما حث الخرطوم على دعوة آليات لجان تقصي الحقائق والتحري للزيارة[137].

في منتصف مارس 2004 دفع استخدام الاغتصاب كسلاح للحرب والطبيعة المنتظمة للهجمات علي المدنيين علي أساس عرقي ،موكيش كابيلا ،المنسق المقيم للأمم المتحدة والذي كان على وشك مغادرة السودان بصوره نهائية ، للإشارة إلى أوجه الشبه بين ما يجري في دارفور وأعمال الابادة التي شهدتها رواندا في عام 1994 مما دفع الحكومة إلى رفض المقارنة بغضب[138].

---

[130] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية، نيويورك، 18 فبراير 2004. التزم إيقلاند بالاستمرار في جعل الاستجابة لما يجري في دارفور واحدة من الأولويات الدولية الهامة.

[131] "المندوب الإنساني يصاب بالصدمة نتيجة لتدهور الأوضاع في دارفور، السودان"، أوشا، نيويورك، 8 ديسمبر 2003

[132] نفس المصدر

[133] الأنباء، 9 ديسمبر 2003

[134] "مبعوث الأمم المتحدة في تشاد بشأن الأوضاع القاسية التي يعيش في ظلها اللاجئين"، اي اف بي، 8 يناير 2004

[135] "المبعوث الخاص للأمم المتحدة يصل إلي السودان"، أوشا، 12 فبراير 2004

[136] "الأمين العام يشعر بالقلق الشديد حيال الوضع المتردي في إقليم دارفور بالسودان"، وثيقة الأمم المتحدة SG/SM/9067, AFR/79 بتاريخ 9 ديسمبر 2003

[137] أنظر "القائم بأعمال رئيس الحقوق يعبر عن قلقه حيال الوضع المتردي في إقليم دارفور بالسودان، مفوض الأم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 29 يناير 2004

[138] "حرب دارفور في السودان تعيد إلي الذاكرة سفك الدماء في رواندا-الأمم المتحدة"رويترز، 19 مارس 2004 ورد فعل الحكومة في "ملاحظات الأمم المتحدة بشأن العنف مجموعة أكاذيب"، رويترز، 21 مارس 2004

2- الولايات المتحدة
عرضت الولايات المتحدة أن تساعد الخرطوم في ترتيب مفاوضات مع المتمردين بهدف تيسيير تدفق العون الإنساني. وعندما لم تتلق واشنطن أي استجابة أصدرت في 2مارس 2004 أقوى تصريح علني لها حتى الآن معبرة عن بالغ اهتمامها بالأزمة المتصاعدة ومنددة بالجنجويد والمليشيات الأخرى التي تدعمها الحكومة والتي "تستمر في مهاجمة وحرق القرى غير المحمية وقتل واغتصاب السكان[139] ... ". طلبت الولايات المتحدة أيضا من الأطراف التفاوض حول وقف إنساني لإطلاق النار ، وكفالة الوصول الإنساني وسلامة العاملين الإنسانيين ؛ وتجريد كل القوات غير النظامية من السلاح وإخضاعها للسيطرة وبخاصة الجنجويد[140].

ناقش شارلز سنايدر مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية بالوكالة وروجر وينتر المساعد الإداري لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID) أكبر مانح منفرد للجهود ألإنسانيه في السودان، مفاوضات الإيقاد والتدخلات الإنسانية في دارفور مع الرئيس البشير، ونائب الرئيس طه، ووزير الخارجية مصطفى عثمان إسماعيل[141]. خلال المراحل الأولى من الأزمة كثيرا ما نددت وكاله التنمية الدولية باستهداف المدنيين في دارفور والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وعلى سبيل المثال طلبت الوكالة في 3 فبراير 2004 من الأطراف تسهيل الوصول الإنساني والبحث عن حل سلمي وطالبت بوقف إنساني لإطلاق النار بمتابعة عالمية وذكرت بأن الولايات المتحدة تتطلع للأمم المتحدة لتقود المجهودان الإنسانية[142].

وبالرغم من ذلك تحتل دارفور مرتبة متدنية، مقارنة بعملية الإيقاد، في سلم الأولويات الأمريكية. سعت إدارة بوش سعيا محموما لإقرار اتفاقية سلام بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان بينما افتقد منحاها في دارفور الشعور بالحاجة الملحة لعمل شئ ما. فعلى سبيل المثال لم تستخدم الولايات المتحدة بعد، نفوذها الذي لا يستهان به للترويج لآلية مستقلة فعالة لحماية المدنيين في دارفور. عبرت الولايات المتحدة في منتصف ديسمبر2003 عن نيتها لتوفير التمويل اللازم لتوسيع تغطية عمل فريق حماية المدنيين والمتابعة الذي تقوده الولايات المتحدة إلى دارفور للتحقق من الهجمات على المدنيين والانتهاكات الأخرى للقانون الإنساني الدولي ولكنها سرعان ما أسقطت مقترحها عندما اعترضت عليه الخرطوم[143].

وفي المقابل مارست الولايات المتحدة ضغطا دائما على الحكومة وجيش تحرير السودان حتى لا تفقد محادثات الإيقاد زخمها وعرض مسئول رفيع على الأطراف إمكانية الحصول على 700 مليون دولار تقسم على ثلاث سنوات إذا تمكنت من إنهاء اتفاق السلام بمنتصف يناير2004 [144] وهو مجهود بذل لإغرائها بالتوقيع على اتفاق إطاري في الموعد المحدد والسفر إلى واشنطن ومعاملة ممثلي الطرفين كضيوف شرف خلال خطاب الرئيس بوش حال الأمة وهو استعراض كان سيساعد الإدارة في حلبة الصراع السياسي وأيضا في الحصول على الإعتمادات المالية اللازمة من الكونغرس.

مارست الولايات المتحدة في ذات الوقت في سعيها لاستخدام نفوذها الواسع لتحقيق ما تصبو إليه العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية القائمة أو التي هددت باستخدامها. شهد الرئيس بوش أمام الكونغرس في 22 أكتوبر 2003 بأن الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان يتفاوضان بما يكفي من حسن النوايا لتجنب العقوبات المفروضة بموجب قانون سلام

[139] وزارة الخارجية الأمريكية، "السودان:الوضع في دارفور"، بيان صحفي، 2 مارس 2004
[140] "الولايات المتحدة تحس بالقلق الشديد حيال الأزمة الإنسانية المتصاعدة في غرب السودان"، صوت أمريكا، 3 مارس 2004
[141]"مساعد وزير الخارجية الأمريكية يناقش مع البشير الرتيبات الخاصة بجولة سلام السودان والجهد الإنسان في دارفور"، باللغة العربية، صحيفة الشرق الأوسط، 13 فبراير 2004. التقوا أيضا بالوكالات الإنسانية والوكالات الحكومية المسئولة عن الأمر التنظيمية بغرض مناقشة المعوقات التي تقف في وجه التدخلات الإنسانية في دارفور كما قام ونتر أيضا بجولة في المنطقة.
[142] بيان صادر عن اندرو س. ناستيوس، مدير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والمنسق العام للشؤون الإنسانية للسودان"، بيان صحفي، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، 3 فبراير 2004
[143] مقابلات المجوعة الدولية للأزمات، 15-20 ديسمبر 2003. طلبت المجوعة الدولية للأزمات من سي بي إم تي منذ يونيو 2003 التحقيق في الهجمات ضد المدنيين في دارفور
[144] "الولايات المتحدة تتعهد بتوفير 700 مليون دولار أمريكي للسودان متي ما تم تحقيق السلام فيه"، ستدي نيشن، نيروبي، 7 ديسمبر 2003

السودان لثلاثة أشهر تنتهي في 21 يناير2004 [145]. خفض الموعد النهائي الجديد الفترة التي يُقدم بنهايتها تقرير عن التقدم المحرز إلى النصف وكانت هذه خطوة من قبل الإدارة الأمريكية لدفع عملية السلام إلى نهايتها. هناك تمديد جديد ينتهي في الحادي والعشرين من أبريل 2004 إذ مدد الرئيس بوش في 29 أكتوبر 2003 الحظر المرفوض ضد السودان منذ نوفمبر 1997 لمدة عام "لأن أفعال وسياسات الحكومة السودانية مستمرة في تشكيل خطر غير مألوف وغير عادي على الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة[146]". وظل السودان على قائمة الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة راعية للإرهاب الدولي وكان وزير الخارجية كولن باول قد قال بأن اتفاقية تنهي الحرب في الجنوب هي المفتاح لإزالة اسم السودان من على تلك اللائحة[147].

كان رد فعل وزارة الخارجية إزاء انهيار محادثات ديسمبر بأنجمينا هو الحديث عند النتائج الإنسانية المدمرة للصراع ودعوة الأطراف للاتفاق حول "وقف إنساني لإطلاق النار يمكن مراقبته[148]". وصرح مسئول أمريكي للإعلام خلال فترة يناير الحرجة من محادثات الإيقاد بأن اتفاقية سريعة لحل الصراع في الجنوب يمكن أن تسهم في حل الصراع في غرب السودان أيضا: "الحقيقة هي أن ما تحويه اتفاقية الشمال والجنوب يمكن نقله بسهولة لحل مشكل الغرب فيما يتصل بسلطة الإقليم... اقتسام الثروة بما يتناسب وعدد السكان[149] ". ولد هذا التصريح رد فعل قوي من وزير خارجية السودان الذي قال بأن الحكومة على استعداد لاقتسام الثروة مع الأقاليم المهمشة الأخرى ولكن الحكم الذاتي وحق تقرير المصير في دارفور غير مقبولان، ورحب بتعليق للممثل الخاص للرئيس بوش للسودان السناتور دانفورث قال فيه بأن اتفاقية سلام بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان لا تحل المشاكل في دارفور. أثارت مثل هذه الرسائل المتضاربة حيرة الأطراف وحدت من قدرة الولايات المتحدة في استخدام نفوذها للتأثير على الأحداث.

كانت هناك حيرة مماثلة حول أبيي في محادثات الإيقاد فبينما كانت الخارجية تدفع الأطراف لقبول استفتاء يشمل كل من دينكا نقوك والمسيرية كان مسئولو الوكالة الدولية للتنمية يخبرون الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن الولايات المتحدة تقف وراء استفتاء لدينكا نقوك فقط. وأخيرا طرحت الولايات المتحدة خلال زيارة السناتور دانفورث لنيفاشا في 19 مارس 2004 موقفا موحدا حول أبيي. دعي المقترح الأمريكي إلى استفتاء يعطي أبيي خيار الانضمام إلى الجنوب أو البقاء في الشمال في تزامن مع استفتاء حق تقرير المصير في الجنوب وضم معادلة لاقتسام عائدات نفط أبيي، ودعي إلى استخدام مراقبين دوليين وعلى العموم كان المقترح مساومة معقولة يمكن لها أن تمد الجسور لسد الفجوة بين الأطراف.

3- الإتحاد الأوروبي

بدأ الإتحاد الأوروبي أيضا يعير اهتماما اكبر لأزمة دارفور الإنسانية ولكنه يحتاج إلى دعم اللغة القوية التي استخدمها في بياناته الأخيرة بضغط ذي مغزى وبالتحديد على الحكومة.

واصل الإتحاد الأوروبي في يناير 2001 " حواره الناقد" مع حكومة السودان وربط السماح للحكومة باستخدام مبلغ 427 يورو خصصت للعون التنموي بأدائها في مجالات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون والسلام. بإعادة إحياء عملية الإيقاد في العام الذي تلي والتي لعب فيها عدد من الدول الأعضاء أدوارا رئيسة ربط الإتحاد الأوروبي

---

[145] "قانون سلام السودان (يؤكد) التصميم الرئاسي"، صفحة الحقائق، مكتب الناطق، رقم 1077/2003، 22 أكتوبر 2003. يفرض قانون سلام السودان الذي أجازه الكونغرس قي أكتوبر 2002 عقوبات علي حكومة السودان غدا لم تنجح في التفاوض بحسن نية أو إذا تبين أنها مسئولة عن فشل المفاوضات. وفر القانون أيضا 100 مليون دولار أمريكي كمساعدة للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض.

[146] "بوش يمدد العقوبات ضد السودان لسنة أخري"، وكالة الأنباء الفرنسية، 30 أكتوبر 2003.

[147]"اسم السودان قد يرفع من قائمة الولايات المتحدة للإرهاب"، سودان تريبيون، 4 فبراير 2004، مشيرة إلي مقابلة في الواشنطن بوست. قالت السفارة الأمريكية في وقت لاحق أن تحسن أداء الحكومة في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلي تحقيق اتفاق للسلام سيكون لهما دور حاسم في عودة العلاقات الثنائية إلي طبيعتها. عكس هذا الموقف احتجاج الولايات المتحدة علي حظر صحيفتين يوميتين رئيسيتين، الخرطوم مونيتر والأيام، علي الرغم من التعهدات الرئاسية المتكررة باحترام حرية الصحافة. "سفارة الولايات المتحدة تنتقد الحكومة السودانية لمنعها صحيفتين من الصدور"، اسيوشيتد برس، 17 ديسمبر 2003، و"سفارة الولايات المتحدة تقول بأن حقوق الإنسان وليس عملية السلام هي التي تحظي بالأولوية"، دي بي اي، 16 ديسمبر 2003

[148] "الولايات المتحدة تعبر عن قلقها للوضع المتدهور في غرب السودان"، اسيوشيتد برس، 16 ديسمبر 2003

[149] "سلام السودان قد يساعد في تسوية النزاع في الغرب-الولايات المتحدة"، رويترز، 9 يناير 2004

مواصلة مساندته التنموية بعملية السلام. اختتمت الحلقة الأخيرة من هذا الحوار السياسي في 19 ديسمبر 2003 بالخرطوم بالتأكيد على موقف الإتحاد الأوروبي لتطبيع العلاقات[150].

قصر الإتحاد الأوروبي استجابته حول دارفور في المراحل الأولي على المساعدة الإنسانية[151].
أصدرت رئاسة الإتحاد الأوروبي في أوائل يناير 2004 إعلانا صيغ بكلمات قوية دعي فيه الحكومة وجيش التحرير لاحترام اتفاقية سبتمبر لوقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات حول تسوية سياسية مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والعمل على حماية المدنيين، وكفالة انسياب المعونات الإنسانية لضحايا الحرب بلا تعويق[152].

ألقى أيضا أعضاء دول الإتحاد الأوروبي ذوو التأثير بالسودان بثقلهم. أجرى ألن قولتي مبعوث المملكة المتحدة الخاص للسلام في السودان في زيارة له للسودان في أواخر ديسمبر محادثات مكثفة مع الحكومة والمعارضة بشأن دارفور كجزء من محاولة لإحياء عملية أيشي . وهناك تقارير تشير إلى موافقة الحكومة على اقتراح يرمي إلى توسيع اللجنة الثلاثية لتضم وجودا دوليا ولكنها طالبت بأن تكون حركة العدل والمساواة جزءا من أي محادثات. طلب السفير قولتي من رئيس المؤتمر الشعبي حسن الترابي استمالة حركة العدل والمساواة للانضمام.

أعرب وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دي فيلبيان خلال زيارته لأنجمينا والخرطوم في فبراير2004 عن استعداده للمشاركة في الجهود الرامية لإنهاء صراع دارفور. وذكر في أعقاب اجتماعه بالرئيس دبي أن تسوية سلمية مبكرة مطلوبة حتى لا يتعرض الاستقرار الإقليمي للتهديد، وصادق على مقترح الحكومة السودانية لعقد مؤتمر قومي شامل وقال بأن فرنسا وتشاد على استعداد للمساهمة في هذا الجهد[153]. أوضح دي فيلبيان أن تدخله يتم بالتنسيق مع الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي ربما للحيلولة دون استغلال الخرطوم لعلاقتها الجيدة مع فرنسا لإثارة المشاكل بين فرنسا من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من الجهة الأخرى. تابعت الحكومة الفرنسية هذه الزيارة بأن أرسلت رئيس وزرائها السابق ورئيس لجنة الشئون الخارجية بالمجلس الوطني ادموند بالا دور إلى نيفاشا في نهاية الأسبوع الموافق السادس من مارس للاجتماع مع الأطراف. تحادث بالا دور مع كل من طه وقرنق في محاولة لإعادة إشراك فرنسا في عملية الإيقاد ولتحسين علاقات بلاده مع الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ب. وقت العمل

1. حول دارفور

كان للتعقيد الذي يتسم به الصراع في دارفور ومقاومة الحكومة للتدويل وخشية المجتمع الدولي من إثارة غضب الحكومة قبل أن توقع اتفاقية سلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان دورهم في التعامل مع أحداث دارفور نشئ من السلبية مما سمح للحكومة بإتباع أجندتها العسكرية بيد أن المعاناة تزداد يوما بعد الآخر كما تتأثر عملية سلام الإيقاد ويتعرض الاستقرار الإقليمي للخطر نتيجة لتداعيات أحداث دارفور. عندما أصبح من الصعب بصورة متزايدة تجاهل الكارثة الإنسانية كان وقت الدبلوماسية الهادئة قد انتهي.

يجب أن يتم التفاوض حول الصراع بين الحكومة/قوات الجنجويد وبين جيش تحرير السودان/حركة العدل والمساواة. ليس هناك من شك حول طبيعة هذا الصراع فهو صراع سياسي رغم محاولات الحكومة إنكار ذلك، غذاه تاريخ من الحكم غير الرشيد والمحاباة الإثنية. تمت استثارة واستخدام الاختلافات الإثنية والقبلية العميقة التي تهدد بتقويض ما حققته أجيال كثيرة من تعايش سلمي نسبي من قبل الحكومة ولكن أصبح لهذه الاختلافات وجودها الخاص الآن. قد أصحي الصراع بين الجنجوبد والتمرد إثني في طبيعته بصورة متزايدة وسيستغرق رتق النسيج الاجتماعي وقتا طويلا

---

[150] "اجتماعات علي مستوي الوزراء (للمجموعة) الثلاثية للإتحاد الأوروبي لتشجيع السلام في السودان(18-19 ديسمبر)"، بيان صحفي للإتحاد الأوروبي، 18 ديسمبر 2003

[151] استقبل بول نيلسون، مفوض المساعدات الإنمائية والعون الإنساني، وزير الخارجية إسماعيل في ديسمبر 2003. وفقا لما جاء في البيان الصحفي، "تم أيضا مناقشة الأزمة الإنسانية في دارفور وعبر المفوض نيلسون عن قلقه في ما يتصل بالوضع الإنساني الصعب ولكنه أكد مواصلة اللجنة في توصيل العون الإنساني للسودان... بما في ذلك إصدار قرار طارئ تم بموجبه توفير 4 مليون يورو بغية التخفيف من عواقب أزمة دارفور". "التقي المفوض نيلسون اليوم بوزير خارجية السودان د. مصطفي عثمان إسماعيل"، بيان صحفي، بروكسل،آي بي/2003/12/1684109/03.

[152] "إعلان من الرئاسة نيابة عن الإتحاد الأوروبي بشأن الحالة في دارفور"، "، بيان صحفي، بروكسل،بي/5/04، 7يناير 2004.

[153] "تشاد: وصول خارجية فرنسا إلي الخرطوم"، وكالة الأنباء الفرنسية، 20 فبراير 2004

وهذا ممكن فقط في ظل اهتمام وسند عالميين إذ أن الطريقة التي استغلت بها الحكومة مثل هذه العمليات في الماضي لا تساعد علي ذلك.

يجب أن تأخذ الدول المراقبة المشاركة في عملية الإيقاد -الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، النرويج وإيطاليا- مع الدول الأخرى التي لديها اهتمام بالأمر مثل فرنسا وتشاد الخطوة الأولي بتشجيع ومساعدة مفاوضات يغلب علي بنيتها إجمالا الطابع السياسي علي أن ركزت في البداية علي الجانب الإنساني. تجري الجهود الآن لبدء مثل هذه العملية في الأسابيع المقبلة. لكن يتوجب علي هذه الدول أن تنسق في ما بينها بصورة أفضل إذا أريد للأطراف أن تجلس إلي مائدة المفاوضات وهي تمتلك فرصة طيبة للنجاح. وحتى الآن، فإن المفاوضات المخطط لها بتشاد ستقتصر علي وقف إطلاق النار لاعتبارات إنسانية تحت إشراف دولي وهذا غير كاف. يجب أن يتم الربط عملية سياسية واضحة وميسرة دوليا والمحادثات الإنسانية إذا أريد لعملية السلام أن تتسم بالاستمرارية.

سيشكل إيجاد آلية مراقبة دولية ملائمة للوقف الإنساني لإطلاق النار في دارفور تحديا مبكرا سيستغرق التعامل معه وقتا طويلا لكل المشاركين. إن فريق متابعة حماية المدنيين هو الخيار الأنسب سد هذا الفراغ علي المدى القصير لأنه يضطلع الآن بعملياته في السودان ولكن الأمر يتطلب قدرا من الإصلاح فيما يتعلق بعدد موظفي الفريق وقيادته وصلاحيته القانونية حتى يعمل بفعالية في دارفور.

أوضح جيش تحرير السودان عزمه علي التفاوض علي أولا حول الوقف الإنساني لإطلاق النار بغية تسهيل الإغاثة[154]. بينما أصرت حركة العدل والمساواة بثبات علي عملية سياسية مسبقة كي يتم تجنب فقدان القدرة علي التأثير. بما أن الحكومة لا زالت تعترض علي تدويل العملية وترفض الاعتراف بالأبعاد السياسية للصراع فإن جل الضغط المطلوب لتحريك الدبلوماسية الجادة يجب أن يوجه إلي الخرطوم.

علي الحكومة أن تستغل وقف إطلاق النار لتبرهن لسكان دارفور والمجتمع الدولي بأنها جادة في إنهاء الصراع. يجب أن تكون الأولويات هي إيصال خدمات الإغاثة إلي الأشخاص النازحين داخليا والسكان الآخرين المتأثرين بالحرب بجانب ضمانات من كل الأطراف لتسهيل إيصال الإغاثة الإنسانية لضحايا الحرب.

يجب إنشاء آلية محايدة وعالمية لإعادة التوطين تتكون من الحكومة، المجموعات المتمردة والمجتمع المدني ويترأسها ممثل للأمم المتحدة لتراقب جهود إعادة التوطين واستعادة حكم القانون. كما يجب أن تسعي لتضمن لمن أخلوا عن قراهم القدرة علي العودة إليها وتلقي مساعدة حكومية لإعادة بناء حيواتهم. يجب أن تسجل المزاعم المتعلقة بالفقدان مثال تلك التي تتعلق بالماشية المنهوبة والشكاوى الجنائية في مواجهة مجموعات أو أفراد. يجب أن تساعد اللجنة المذكورة الحكومة أيضا والتي يجب تحميلها المسئولية عن استعادة حكم القانون في دارفور في خلق آليات للتعويض والتحري في اتهامات الضحايا كما يجب أن تتعاون مع مجهودات أي طرف ثالث مسئول عن التحري في انتهاكات القانون الإنساني الدولي كتلك التي يضطلع بها على سبيل المثال فريق مراقبة حماية المدنيين CPMT .

إن التهديد الذي يشكله صراع دارفور على باقي السودان فضلا عن تشاد والإقليم الممتد يبرر اشتراك مجلس الأمن على الأقل من خلال إدانته لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة، ودعم المفاوضات السياسية والضغط على الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان بغية اختتام سريع لمفاوضات الايقاد.

يجب أن يبدأ برنامج شامل للمصالحة بين القبائل والإثنيات إما بتزامن مع المفاوضات السياسية أو بعد اكتمالها. إن المشاركة الدولية في هذا الأمر حيوية إذ أن الحكومة تستغل بصورة روتينية مثل هذه المجهودات لخدمة مآربها الخاصة . توجد آليات تقليدية للمصالحة بين القبائل ولكن ربما ليست بالمستوى المطلوب. يجب أن يبقى التركيز التنموي طويل الأمد مركزا على مكافحة التصحر الذي يذكي من نيران الصراع.

[154] مقابلة أجرتها المجموعة الدولية للأزمات، 10 فبراير 2004

يجب أن يبين المراقبون الدوليون لحكومة الخرطوم بأنها إذا تمسكت بمسلكها الحالي في دارفورفستفقد المكاسب الدبلوماسية والعون اللذان كان من المفترض أن تحصل عليها إثر توقيع اتفاقية سلام مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. يتوجب علي المانحين والمساندين الآخرين لعملية الإيقاد إعداد قائمة موحدة بالعلامات الدالة علي تنفيذ اتفاق تتوصل إليه الإيقاد ومسؤوليات الحكومة في دار فور ويجب تجميد الدعم للخرطوم إذا فشلت في تنفيذ مسؤولياتها في دارفور على أنه ليس من الضرورة أن يتأثر العون المقدم لجنوب السودان بذلك التجميد.

2. حول عملية الايقاد

بالرغم من العملية التي تم القيام بها فإن محادثات الإيقاد تتعثر. يواجه قرنق وطه الآن أكثر التحديات صعوبة حول المناطق الثلاث المتنازع عليها-أبيي، وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق[155]- تضع هذه المناطق ما تقوله الحركة عن "سودانها الجديد" علي المحك وتهدد بفضح أجندة الجيش الشعبي بوصفها أجندة جنوبية وليس قومية. إن أي مساومة تقوم بها الحكومة حول جبال النوبة أو جنوب النيل الأزرق تضع سابقة لكل الولايات الشمالية. وصف أحد المحللين الخرطوم بأنها " تكره بصورة عميقة منح سلطات تتصل بالحكم الذاتي إلى أقاليم داخل الشمال[156]".

تظهر أبيي وهي تاريخيا منطقة سكنها تاريخيا دينكا نقوك وكانت جزءا من الشمال منذ أن ضمها البريطانيون إلي كردفان في 1950 الصعوبة الأكبر. تجئ معظم قيادات الجيش الشعبي لتحرير السودان من تلك المنطقة وعودتها إلى الجنوب سواء بقرار رئاسي إداري أو باستفتاء دينكا نقوك مطلب جوهري. إن أي نقاش لهذه الموضوع غير مقبول للحكومة التي تجادل بأن ذلك يعد خرقا لبروتوكول مشاكوس الذي توصل إليه الطرفان في 2002. ترجع مخاوف الحكومة إلي مطلب المسيرية وهي قبيلة رعاة عربية اعتمدت تاريخيا على أبيى في حقوق الماء والمرعى. يتمثل خطر الاستفتاء في إرساء سابقة يمكن أن تحزوها مناطق أخري واكتشاف كميات كبيرة من البترول في أبيى. يحتل المقترح الأمريكي حول أبيى منطقة وسطا وعلى الإيقاد والدول المراقبة الدولية الأخرى أن تساندە باعتباره يقدم فكاكا من طريق مسدود.

تبرهن قضايا اقتسام السلطة التي لم تحل بأنها جد صعبة. إذا أريد الوصول إلى اتفاقية تبقي لا بد أن يتسم الطرفان بالمرونة. يجب علي المجتمع الدولي مساعدتهما لاجتياز الحواجز الأخيرة تلك. يجب أن تزيد الضغوط علي أي طرف يبدي عنادا بما في ذلك تحديد التكلفة التي يخاطر بها إذا ما حمل مسؤولية انهيار المحادثات[157].

4- الخـــــــلاصــــــــة

إن الصراع الذي يزداد سوءا بثبات والقائم علي أقطاب إثنية في دارفور أكبر مهدد لكل من عملية سلام الإيقاد واستقرار البلاد بكاملها. تعاملت حكومة الخرطوم بحصانة واثقة من أن المجتمع الدولي لن يتفاعل بحسم خوفا من تعويق مطامح محادثات الإيقاد. بدأت الحكومة في أعقاب انهيار جولة ديسمبر 2003 من عملية أيشي هجوما في دارفور في محاولة لسحق المتمردين. أوضح إعلان البشير الذي ضخم فيه من انتصار فبراير 2004 وانسحاب وفده من اجتماع جنيف مع المتمردين حول الوصول الإنساني مدي رغبة الخرطوم في إبقاء المجتمع الدولي بعيدا عن الإقليم. ظل انسياب الإغاثة لإنسانية لضحايا الحرب من المدنيين محدودا بسبب الوضع الأمني والتعويق الحكومي المنتظم.

احتاج المجتمع الدولي إلي أكثر من سنة من الحرب ليقتنع بأن أزمة دارفور تتطلب مشاركته الكاملة. إن علي الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة والدول الأخرى المهتمة التي استثمرت كثيرا في سلام السودان مسؤولية التأمين علي أن يتم

---

[155] للمزيد من (المعلومات) عن وضع أبيي، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق، أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية المعنون:"نحو سلام غير مكتمل"، مصدر سابق، وتقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 65 بعنوان نهاية اللعبة في السودان، 7 يوليو 2003، وآفريكا يريفينق الذي وفرته مجموعة الأزمات الدولية بعنوان "حروب السودان الأخرى"، 25 يونيو 2004

[156] جستيس أفريكا "آفاق السلام في السودان"، 4 فبراير 2004.

[157] ستمعن مجموعة الأزمات الدولية النظر أكثر في ديناميات محادثات الإيقاد في تقريرها القادم.

تناول الصراع في 0دارفور بغية إعطاء عملية الإيقاد فرصة حقيقية للنجاح. يجب أن تفهم الحكومة بأنه لن تتم معاملتها مطولا كصانعة سلام لتقدمها مع الجيش الشعبي لتحرير السودان إذا ظلت دارفور تشتعل.

بينما كان الدمار الإنساني هو أول ما جذب الاهتمام، بدا جليا أن عملية سياسية قومية ومستقلة وتحت إشراف دولي بين الحكومة وخيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة المتمردتين وترتبط بوقف لإطلاق النار بمتابعة دولية أمور مطلوبة لوقف نزيف الدم تليها عملية طويلة الأجل لمصالحة بين القبائل.

نيروبي/ بروكسل، 25 مارس 2004

ملـحق (أ)

خريطة السودان



Map No. 3707 Rev. 5 UNITED NATIONS
September 2000

Department of Public Information
Cartographic Section

ملـحـق (ب)

نص اتفاقية وقف إطلاق النار بين الحكومة وحركة تحرير السودان في دارفور

حرصاً علي تهدئة الأوضاع واستتباب الأمن بولاية دارفور وتفادياً للمضاعفات السلبية المدمرة وجراء الحرب ورغبة من الطرفين في تقريب وجهات النظر والمصالحة اجمتع وفد الحكومة السودانية (يشار إليه بالطرف الأول) ووفد جيش التحرير الذي تتواجد قواته في المناطق التالية:

أ- منطقة دار زغاوة.
ب- منطقة جبل سي.
ت- منطقة جبل ميدوب.
ث- منطقة جبل مرة
ج- منطقة مورني.

(يشار إليه بالطرف الثاني)، أجتمع الطرفان تحت إشراف الحكومة التشادية (يشار إليه بالطرف الثالث) برعاية كريمة من الرئيس إدريس دبي تم الاتفاق علي الآتي:

البند الأول
وقف إطلاق النار بين الطرفين ووقف كل العمليات العدائية التي من شأنها إن تؤدي إلي تفاقم الأوضاع.

البند الثاني
التحكم والسيطرة علي المجموعات المسلحة غير النظامية في مسارح العمليات

البند الثالث
إطلاق سراح أسري الحرب كافة والمقبوض عليهم والذين لهم صلة بهذه القضية من الطرفين

البند الرابع
يتم تجميع قوات جيش تحرير السودان في مواقع يتم تحديدها بين الطرفين

البند الخامس
التزام الطرفين بإرساء دعائم السلام الدائم والشامل بالمنطقة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

البند السادس
تكوين لجنة ثلاثية من الحكومة السودانية والحكومة التشادية وجيش تحرير السودان لمتابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية

البند السابع
أ- تبدأ المفاوضات الخاصة بالملاحق بعد (45 يوماً) من تاريخ التوقيع علي هذه الاتفاقية للوصول لسلام شامل مع تسليم الأسلحة بعد الإنفاق النهائي حول الملاحق
ب- تتبع هذه الاتفاقيات ملاحق ومذكرات مشتركة يتم تنفيذها كالآتي:
1- يدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بتاريخ 6 سبتمبر الساعة 18 بتوقيت السودان 14 بتوقيت غرينتش.
2- تحديد مواقع تجميع القوات
3- إطلاق سراح الأسري والمعتقلين
4- انسحاب المجموعات المسلحة غير النظامية متزامناً مع تجميع القوات

5- تكوين اللجنة الثلاثية في اليوم الخامس عشر من بداية وقف إطلاق النار، تتم إجازة الجدول الزمني المكمل لأعمال الفترة المتبقية حطي نهاية الـ(40 يوماً)

البند الثامن
في حالة وقوع خلاف حول بنود هذه الاتفاقية أو بروز مشكلة لم يشر إليها يقوم الطرف الثالث بمهمة التوفيق بين الطرفين

البند التاسع
تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها

حررت هذه الاتفاقية بمدينة أيشي بتشاد في 3 سبتمبر
التوقيع: اللواء /الركن عصمت عبد الرحمن قائد المنطقة الغربية وممثلاً للحكومة
السيد/ عبد الرحمن موسي وزير الأمن العام والهجرة ممثلاً للحكومة التشادية
القائد العام/ عبد الله أبكر بشير ممثلاً لجيش تحرير السودان

وفد الحكومة
اللواء /الركن عصمت عبد الرحمن زين العابدين رئيساً
العميد/الركن إبراهيم محمد الحسن أحمد سعيد عضواً
العقيد/عمر عبد المطلب عضواً
القنصل العام خالد عباس أحمد النعيم عضواً
بابكر عمر عبد القادر عضواً

وفد جيش تحرير السودان
عبد الله أبكر بشير رئيساً
يحي سن النيل عضواً
عمر سليمان ضحية عضواً
آدم سليمان بشير عضواً
عبدالله حسب الله الدوحي عضواً
مصطفي محمود الطيب عضواً
الأستاذ عثمان محمد البشير عضواً

الصحافة الأحد 9 رجب 1424 هـ الموافق 7 سبتمبر 2003 العدد 3699
As Published by Al-Sharq al-Awsat, 5 September 2003.

ملحق (ج)

بيان مشترك بين وفد الحكومة ووفد جيش تحرير السودان

انعقدت بمدينة أيشي التشادية في الفترة من 26 أكتوبر الماضي وحتى الرابع من نوفمبر الجاري الجولة الثانية لمباحثات السلام بين حكومة جمهورية السودان ووفد جيش تحرير السودان برعاية الحكومة التشادية امتداداً لاتفاق أيشي بتاريخ 3 سبتمبر الماضي بين الطرفين وتنفيذا للبند السابع لاتفاقية 3 سبتمبر واستناداً علي تقرير اللجنة الثلاثية بالوضع الميداني بسبب عدم إحضار جيش تحرير السودان للملاحق في الفترة المحددة إزاء النوايا الحسنة والرغبة الحقيقية لإحلال السلام بين الطرفين اتفق الطرفان علي الآتي:

1- منح مهلة شهراً لجيش تحرير السودان لإحضار الملاحق المذكورة في اتفاقية الثالث من سبتمبر وذلك اعتباراً من التوقيع علي هذا البيان.
2- تجديد الثقة في اللجنة الثلاثية وتعزيزها بين الأطراف الثلاثة ومراقبة تنفيذ مضمون هذا البيان ميدانياً.
3- يؤمن الطرفان علي ضمان حرية تنقل الأفراد والممتلكات.
4- السماح للمنظمات الإنسانية الوطنية والدولية للدخول للمناطق التي تأثرت بالحرب عبر مفوضية العون الإنساني بعلم اللجنة الثلاثية.
5- إن الإطار القانوني للمفاوضات المقبلة حول الملاحق هو اتفاقية السلام الموقعة بتاريخ الثالث من سبتمبر بين الطرفين- أي حكومة السودان وجيش تحرير السودان-إلا أن مشروع الاتفاق النهائي حول الملاحق تم تقديمها من طرف الوسيط (المرفق وبهذا البيان) لإجراء التعديلات عليه من قبل الطرفين وسوف يمثل أرضية للمفاوضات المقبلة.
6- في حالة وقوع خلاف أو عدم احترام نصوص هذا البيان من قبل أحد الطرفين يقوم الطرف الآخر باللجوء للوسيط التشادي.
7- ينتظم الطرفان بالتقيد التام بما ورد في هذا البيان.
8- صدر هذا البيان باللغتين العربية والفرنسية ولكن لهما نفس القوة القانونية.

صدر في مدينة أيشي بتاريخ 4 نوفمبر عن وفد الحكومة وقع والي شمال دارفور عثمان يوسف كبر
وعن جيش تحرير السودان عبدالله حسب الله دوحي

وعن الوسيط التشادي د. آدم ديار وزير الثروة الحيوانية.

الرأي العام الأربعاء 5 نوفمبر 2003م الموافق 11 رمضان 1424هـ العدد 2236

As published in the Khartoum daily Akhbar al-Youm of 6 November 2003

ملحق (د)

نص مشروع الوسيط التشادي حول الاتفاق النهائي (أيشي)

مشروع اتفاق نهائي حول الملاحق بين حكومة جمهورية السودان وجيش تحرير السودان

مقترح الوسيط

- اعتبارا لاتفاق السلام الذي وقع بمدينة أيشي بتاريخ 3 سبتمبر (أيلول) 2003 بين حكومة جمهورية السودان وجيش تحرير السودان تحت رعاية الحكومة التشادية،
- اعتبارا لتقرير اللجنة الثلاثية المتعلق بالأوضاع في الميدان
- اعتبارا لحسن النية التي أبداها الجانبان ورغبتهما الحقيقية في إحلال السلام.

إن حكومة جمهورية السودان وجيش تحرير السودان يتعهدان باحترام بنود الاتفاق التالي:

1- إصدار عفو عام وشامل عن كل مقاتلي ومنا ضلي ومناصري جيش تحرير السودان. إن هذا العفو لا يشمل الجرائم التي ارتكبت قبل نشوب التمرد.

2- إرساء دعائم أمن كامل وسلام نهائي في منطقة دارفور.

أ- يتعهد جيش تحرير السودان بالانتهاء عن الكفاح المسلح وتجميع مقاتليه في المواقع المحدد وتسليم أسلحته والمعدات الحربية الأخرى للحكومة السودانية في مدة لا تتجاوز (45 يوماً).

ب- تتعهد الحكومة السودانية بالتكفل بإعاشة عناصر جيش تحرير السودان وذلك تحت إشراف اللجنة الثلاثية لأجل حصرهم وتشخيصهم.

ت- تتعهد الحكومة السودانية في مدة (45 يوماً) بنزع أسلحة كل القوات غير النظامية التي تعرف (بالجنجويد) وكل العصابات المسلحة الأخرى التي ترتكب جرائم في حق السكان المدنيين العزل.

3- استيعاب عناصر جيش تحرير السودان في الحياة العامة.

أ- إن عناصر جيش تحرير السودان الذين يرغبون في أداء المهنة العسكرية يتم إلحاقه بالجيش الوطني السوداني. سيتم تحديد رتبهم وامتيازا تهم وفقاً للمسئوليات التي يشغلونها أثناء تواجدهم في الثورة.

ب- إشراك الكوادر السياسية لجيش تحرير السودان في إدارة الشئون العامة.

ت- إن الموظفين الذين التحقوا بجيش تحرير السودان يمكنهم العودة إلي وظائفهم الأصلية ويتمتعون بنفس امتيازات زملائهم.

ث- إن العناصر المدنية العسكرية الذين لا يرغبون في أداء المهنة العسكرية سيتم تعويضهم من أجل دمجهم في الحياة العامة.

4- ضمان حرية تنقل الممتلكات والأشخاص.

5- تأذين وضمان وتسهيل دخول منظمات الإغاثة الوطنية والدولية إلي المناطق المنكوبة.

6- تتعهد الحكومة السودانية بإعداد برنامج عاجل من أجل إعادة التعمير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بدار فور بمساهمة الشركاء الإنمائيين.

7- تجديد الثقة في اللجنة الثلاثية وتعزيزها من أجل الإشراف علي تطبيق الاتفاق الحالي.

8- في حالة وقوع خلاف أو عدم احترام بنود هذه الاتفاقية من قبل أحد الطرفين يقوم الطرف الآخر باللجوء للطرف الوسيط.

9- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليه.

10- صدر هذا الاتفاق باللغتين الفرنسية والعربية ولكليهما نفس القوة القانونية.

أخبار اليوم السبت 14 رمضان 1424 هـ الموافق 8 نوفمبر 2003م العدد 3255